الـفـــهـــرس	الصـفـحـة
كلمة العدد: الاقتصاد من أجل الأمن.. لن يجلب السلام ولن يحقق الأمن.	٢
موجز تنفيذي.	٤
أولا: تطورات عملية السلام :-	**٧**
أ- الموقف الأردني.	٧
ب- الموقف الفلسطيني.	٩
ت- الموقف العربي.	١٢
ث- الموقف الدولي.	١٤
ج- الموقف الإسرائيلي	١٥
ح- الموقف الأمريكي.	١٧
ثانيا : انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة:-	**٢٠**
أ- شهداء وجرحى.	٢٠
ب- أسرى ومعتقلون.	٢٠
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية.	٢١
ث- قيود وحصار	٢٢
ج- انتهاكات ضد المقدسات.	٢٢
ح- هدم منازل ومنشآت سكنية.	٢٣
خ- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٢٤
د- أنشطة استيطانية وتهويدية.	٢٥
ذ- اعتداءات المستوطنين.	٢٥
ثالثا: شؤون إسرائيلية:-	**٢٨**
أ- دراسة جديدة: التحديات الماثلة أمام أمن إسرائيل القومي..ما يجري في المجتمع العربي في الداخل تحدٍ استراتيجي من الدرجة الأولى.	٢٨
ب- مع افتتاح الدورة الشتوية: ٨٨ مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال على أجندة الكنيست.	٣٢
ت- دراسة إسرائيلية: اتفاقيات أبراهام أثبتت أنها حدث مغيَر لقواعد اللعبة لكنهت لم تعزز ردع إيران!	٣٦

كلمة العدد

" الاقتصاد من أجل الأمن.. لن يجلب السلام ولن يحقق الأمن"

لا يخيل على أحد بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية كما هي سابقتها؛ لا تملك أية رؤية للسلام، كما أنها لا تملك الإرادة والرغبة في إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، الذي هو جوهر الصراع في المنطقة، بل هي حكومة تشكلت من رحم المشروع الاستيطاني الصهيوني في الأراضي المحتلة، والذي يلقى الدعم والتأييد من كافة الاطياف السياسية في اسرائيل وبشكل خاص اليمين المتطرف، وهو الذي يسطر على الخطاب السياسي الاسرائيلي ويفرض رؤيته وأيدولوجيته على أعمال الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بالملف الفلسطيني الرافض للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني أو الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، ويعمل بشكل حثيث على تعزيز مشروعه الاستيطاني ليس في الاراضي الفلسطينية فحسب بل وفي الجولان أيضا ، وبالتالي فهو يرفض رؤية حل الدولتين أو أي طرح يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .

أمام هذه الرؤية التي تتجاهل الواقع المتمثل بصمود الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، وممارسته كافة أشكال النضال المشروع للتحرر وإنهاء الاحتلال، وما تفرزه هذه المعادلة من انعكاسات على الامن الاسرائيلي الفردي والجماعي، تكرر الحكومة الاسرائيلية الحالية أخطاء ما قبلها بتصورات وطروحات لن تفضي إلا لإطالة أمد الصراع وفقدان الامن والسلام ومزيد من العنف والقتل والتدمير، وغياب العدالة والانصاف أمام حقوق الشعب الفلسطيني الذي يُصر على التمسك بها مهما بلغت التضحيات التي تحتاجها.

في هذا السياق ترفض الحكومة الاسرائيلية بكافة أطيافها التعاطي مع أية طروحات تفضي إلى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وتعمل على تقديم طروحات اقتصادية على غرار ما قدمته الحكومة السابقة، متجاهلة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتعمد رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، في خطابه أمام الدورة ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، عدم التطرق إلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وفي تصريحات لوسائل الإعلام الاسرائيلية يقول بينت أن رؤيته للعلاقات مع الفلسطينيين، "تصور تجاري"، يقدم من خلاله تسهيلات اقتصادية لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، كما هي خطة الاقتصاد مقابل الأمن التي طرحها وزير الخارجية الاسرائيلي لبيد لحل المعضلة الامنية الاسرائيلية مع قطاع غزة.

هذه الطروحات القديمة الجديدة لا تعالج الجوانب الأساسية للصراع، المتمثل بالاحتلال ومواصلة تعزيز المشروع الاستيطاني اليهودي في الأراضي الفلسطينية والعربية، مع

مواصلة المسؤولين الاسرائيليين إطلاق تصريحاتهم الرافضة لإقامة الدولة الفلسطينية، أو الدخول في مفاوضات سياسية لإنجاز تسوية للصراع وفق رؤية حل الدولتين، وإمعانا في سياسات التهويد والاستيطان ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني، وحرمانه من الحرية والاستقلال وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وهذه الرؤية المنغلقة على ذاتها والمشحونة بأوهام القوة وأساطير واهمة، تؤدي فقط إلى إدامة الصراع وزعزعة الأمن الإقليمي والدولي، وبكل تأكيد لن توفر الأمن ولا الاستقرار للإسرائيليين، وسيغيب معها أي أمل بإمكانية تحقيق الأمن السلام لدول وشعوب المنطقة .

- **موجز تنفيذي**:

استعرض التقرير لشهر أيلول ٢٠٢١، تأكيد حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين "حفظه الله" ورعاه، خلال خطابه في أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين، على أن الشراكات العالمية مطلب حيوي لحل أحد أقدم الصراعات في التاريخ الحديث، وهو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن الأمن الفعلي لأطراف الصراع وللعالم بأسره لن يتحقق إلا من خلال السلام المبني على حل الدولتين، الذي يُفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وكذلك تشديد جلالته خلال القمة الثلاثية الأردنية المصرية الفلسطينية على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقة في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة، وشدد جلالته على ضرورة تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لاستئناف المفاوضات، ووقف الإجراءات الاسرائيلية، للوصول للحل الأمثل للقضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين لما يحقق الامن والاستقرار على المستوى الدولي والإقليمي.

كما تناول التقرير تأكيد جلالته على استمرار الأردن بالعمل للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية من منطلق الوصاية الهاشمية عليها وعلى أهمية مواصلة المجتمع الدولي دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تعمل وفقا لتكليفها الأممي وتوفر خدمات إنسانية حيوية لـ ٥.٧ مليون لاجئ فلسطيني.

وفي ذات السياق، استعرض التقرير مواصلة الاحتلال الإسرائيلي خلال أيلول ٢٠٢١، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، وكان أبرز هذه الانتهاكات:

تسببت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية باستشهاد (١٢) فلسطينيا؛ (١٠) منهم من مختلف محافظات الضفة الغربية و(٢) من قطاع غزة، من بينهم فتى وسيدة.

- **اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، أيلول ٢٠٢١، (الترافق مع جملة من الانتهاكات المعتادة لحقوقهم (٣٧٢) فلسطينيا، بينهم (٣٦٦) في الضفة الغربية، و (٦) في غزة، وفيما يلي توزيع أعداد المعتقلين بحسب المحافظات: ٩٢ القدس، ٥٨ رام الله، ٤٩**

جنين، ٣ طوباس، ١٣ طولكرم، ١٥ قلقيلية، ١٧ نابلس، ١٥ سلفيت، ١٠ اريحا، ٣٠ بيت لحم، ٦٣ الخليل. ١ شمال غزة، ٤ غزة، ١خانيونس.

إضافة إلى ذلك قام الاحتلال بإبعاد (١٠) مقدسيين عن المسجد الأقصى، أو عن أماكن سكنهم في القدس لفترات مختلفة.

- واصلت قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية والتي ناهزت (٣٢٣) حالة اقتحام من قبل جيش الاحتلال لتجمعات سكنية فلسطينية، وقد توزعت هذه الاقتحامات كالتالي: ٢ القدس، ٥٤ رام الله، ٧٢ جنين، ٦ طوباس، ١٥ طولكرم، ١٣ قلقيلية، ٣٢ نابلس، ١٢ سلفيت، ١٤ اريحا، ٤٣ بيت لحم، ٣٦ الخليل. ٢ شمال غزة، ٢ الوسطى، مع ما يرافقها وكالعادة، من تنكيل للمواطنين وانتهاك لحرماتهم وتخريب متعمد للممتلكات الخاصة والعامة على حدٍ سواء، مع ما يرافقها وكالعادة من تنكيل للمواطنين وانتهاك لحرماتهم وتخريب متعمد للممتلكات الخاصة والعامة.

- أقامت قوات الاحتلال (٣١٢) حاجزا مفاجئا لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، وقد توزعت هذه الحواجز في المحافظات الفلسطينية كالتالي: ٩القدس، ٤٦ رام الله، ١٥ جنين ، ٢٦قلقيلية، ٢٢ نابلس، ٤٢ سلفيت، ٢٧ اريحا، ٨٦ بيت لحم، ٣٩ الخليل، أعاقت من خلالها حركة المواطنين والبضائع والمنتجات الزراعية.
- استمر الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة انتهاكاته الممنهجة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير آبه بالقرارات الدولية ذات الصلة، إذ شهد شهر أيلول، احتفالا بالأعياد اليهودية المتتالية "رأس السنة العبرية/ عيد الغفران–الكيبور/ عيد العرش–المظلة"، وبلغ عدد المقتحمين (٦٨٠١) من المستوطنين وطلبة المعاهد الدينية، وكان من بين المقتحمين أعضاء كنيست وحاخامات.
- واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم حيث شهد شهر أيلول هدم (٧) مبنى سكني فلسطيني معظمها في القدس وأغلبها يتم هدمه ذاتيا بأيدي أصحابه تجنبا لدف غرامات مالية باهظة لقاء الهدم، ويتم ذلك بذريعة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء في مدينتهم، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد.
- إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية، تتضمن بناء وحدات ومشاريع استيطانية جديدة في مستوطنات: يتسهار وإلكانا، وميشور أدوميم، وكارني شومرون وكفار أدوميم، المقامة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية.

- **وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تناول التقرير دراسة إسرائيلية نشرها مركز "مدار" الفلسطيني تناولت الفرص والتحديات التي تنتظر أمن إسرائيل القومي مع بداية السنة العبرية الجديدة، صدرت هذه الدراسة عن "معهد السياسة والاستراتيجية" في جامعة رايخمان (مركز هيرتسليا المُتعدد المجالات سابقاً) والتي تشير إلى أن السنة الماضية قد اتّسمت باستمرار الواقع الاستراتيجي القائم في الضفة الغربية مقابل تغيُّر سلبي وتفاقُم التهديدات في ساحة غزة، هذا الى جانب تقرير آخر نشره ذات المركز " مدار" يشير الى أنه وبالتزامن مع افتتاح الدورة الشتوية في الكنيست وبالاستناد إلى مسح لمشاريع القوانين التي أُدرجت على جدول أعمال الكنيست في الدورة الصيفية الماضية (٣ أشهر)، فإنه يوجد ٨٨ مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال والاستيطان بعضها سيتم طرحه للتصويت عليه خلال فترة الدورة الجديدة.**

كما أورد التقرير دراسة نشرها معهد "ميتفيم" (مسارات . المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية) في "كلية حايكين" للدراسات الجيو استراتيجية في جامعة حيفا، وذلك بمناسبة مرور عام واحد على إبراهام تلك الاتفاقيات مؤخراً تحت عنوان: "هل كانت اتفاقيات أبراهام حدثاً مُغَيِّراً للّعبة؟ اختبار السنة الأولى".

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في خطابه المسجل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين، الأربعاء ٩/٢٢، على أن الشراكات العالمية مطلب حيوي لحل أحد أقدم الصراعات في التاريخ الحديث، وهو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مؤكداً جلالته بأن الأمن الفعلي لأطراف الصراع وللعالم بأسره لن يتحقق إلا من خلال السلام المبني على حل الدولتين، الذي يُفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

وأضاف جلالته بأن القدس الشريف تقع في قلب هذا السلام، فهي مدينة مقدسة بالنسبة لمليارات الأشخاص حول العالم، مجددا جلالته التأكيد على استمرار الأردن بالعمل على الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية من منطلق الوصاية الهاشمية عليها.

كما شدد جلالته على أهمية مواصلة المجتمع الدولي دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تعمل وفقا لتكليفها الأممي وتوفر خدمات إنسانية حيوية لنحو ٥,٧ مليون لاجئ فلسطيني.

كما جدد جلالته خلال لقائه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في نيويورك الثلاثاء ٩/١٤، تأكيده على أهمية دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحريك عملية السلام، وإعادة إطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما يُفضي إلى تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد جلالته على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه اللاجئين والدول المستضيفة لهم خاصة اللاجئين الفلسطينيين، لتخفيف الأعباء الاقتصادية عليهم وتمكين تلك الدول من الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية لهم، لافتاً إلى أهمية مواصلة الجهود لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

كما أكد جلالة الملك خلال القمة الثلاثية الأردنية المصرية الفلسطينية، التي جمعت جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والرئيس الفلسطيني محمود عباس، الخميس ٩/٢، في العاصمة المصرية القاهرة، على مركزية القضية الفلسطينية وعلى ضرورة دعم الشعب الفلسطيني لحصوله على حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقة في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة، وشدد جلالته على ضرورة تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لاستئناف المفاوضات، ووقف الإجراءات الاسرائيلية، للوصول للحل الأمثل للقضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين لما يحقق الامن والاستقرار على المستوى الدولي والإقليمي .

كما أكد جلالته مواصلة الاردن القيام بواجبه في الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للقدس ومقدساتها، من خلال الوصاية الهاشمية ودورها في حمايتها الحفاظ هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الفصائل لأهمية ذلك في إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

من جانبه بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، مع نظرائه وزراء الخارجية والمسؤولين المشاركين في أعمال الجمعية العامة، التطورات في المنطقة، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث التقى وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، في إطار مواصلة التشاور والتنسيق المستمرين إزاء الجهود المشتركة لإعادة إطلاق أفق سياسي حقيقي، لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ووفق القانون الدولي والمرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية، وبحثا سبل حشد الدعم الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتتمكن من الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في المجالات الصحية والإغاثية والتعليمية في مناطق عملها الخمس، وفق تكليفها الأممي.

وثمّن وزير الخارجية وشؤون المغتربين خلال لقائه، الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزيب بوريل، موقف الاتحاد الأوروبي المُتمسك بالشرعية الدولية وحل الدولتين، الذي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، وأعرب عن شُكر الأردن لدعم الاتحاد الأوروبي المستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتمكينها من مواصلة خدماتها وفق تكليفها الأممي.

وفي إطار متابعة مخرجات القمة الأردنية –المصرية –الفلسطينية التي عقدت في مطلع أيلول، عقد وزراء خارجية كل من الدول السالفة الذكر اجتماعا ثلاثيا ضم كل من وزير الخارجية والمغتربين أيمن الصفدي، ووزير خارجية فلسطين رياض المالكي، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، وذلك لتنسيق المواقف قبيل انعقاد أعمال الدورة (٧٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد خلالها وزير الخارجية أيمن الصفدي ضرورة إيجاد أفق سياسي حقيقي لإنهاء الاحتلال على أساس حل الدولتين، حيث أنه السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، بما يضمن تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفق القانون الدولي والمرجعيات المعتمدة ومبادرة السلام العربية، مشدداً على أهمية التصدي للإجراءات اللاشرعية وغير القانونية في القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارها ممارسات غير شرعية تقوض فرص التوصل لسلام عادل وشامل ودائم في المنطقة، وأكد الاجتماع على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هذه المقدسات وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

وفي سياق متصل أكدّت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في بيان لها يوم ٩/٦، رفضها وإدانتها لما يُسمى مشروع "تسوية الحقوق العقارية وتسجيل الأراضي" في مدينة القدس، وشدّدت على أنّ القدس الشرقية هي أرض مُحتلة منذ العام ١٩٦٧ وفق القانون الدولي وقرارات

الشرعية الدولية التي تُؤكد بطلان وعدم قانونية جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي تتخذها إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" بهدف تغيير وضع القدس، مُحذرة من المساس بممتلكات المقدسيين.

كما ادانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في بيان آخر صدر يوم الثلاثاء ٩/٢٣، استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المُبارك / الحرم القدسي الشريف، وآخرها اقتحامات المتطرفين الواسعة لباحات المسجد تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، مطالبة بوقفها فوراً، مؤكدةً أن اقتحامات المتطرفين وتصرفاتهم تعد انتهاكاً للوضع القائم التاريخي والقانوني، وللقانون الدولي، وتمثل ممارسة مرفوضة تتناقض مع التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال في القدس الشرقية بموجب القانون الدولي. وشدّد ت على أن المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه.

ب-الموقف الفلسطيني: -

حذر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمته المسجلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٧٦ يوم ٩/٢٤، من أنَّ تقويضَ حلِ الدولتينِ القائمِ على الشرعيةِ الدولية، سيفتحُ الأبوابَ واسعةً أمامَ بدائلَ أخرى سَيفرضُها علينا جميعاً الواقعُ القائمُ على الأرض، في ظلِ عدمِ إنهاءِ الاحتلالِ الإسرائيليِ، وفي ظلِ عدم حل مشكلة ٧ مليون لاجئٍ فلسطيني اقتُلعوا من أرضِهم في عامِ ١٩٤٨، وأضاف الرئيس الفلسطيني، بأن تَهربَ الحكومةِ الإسرائيليةِ الحاليةِ والسابقة من الحلِ السياسيِ القائمِ على حلِ الدولتينِ وِفقَ الشرعيةِ الدولية، بمواصلةِ الاحتلالِ والسيطرةِ العسكريةِ على الشعبِ الفلسطيني، وطرحِ مشاريعَ اقتصاديةٍ وأمنيةٍ بديلةٍ واهية، هي مخططاتٌ أحاديةُ الجانبِ لَنْ تحققَ الأمنَ والاستقرارَ لأحد لأنّها تُعيقُ جهودَ السلامِ الحقيقيِ وتطيلُ أمدَ الاحتلالِ، وتكرسُ واقعَ الدولةِ الواحدةِ العنصرية.

ودعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، الأمينَ العام للأممِ المتحدةِ، للعملِ بقراراتِ الأممِ المتحدةِ الخاصةِ بالحمايةِ، لوضعِ ما يلزُم لتشكيلِ آليةٍ دوليةٍ للحماية، كما وردَ في تقريرِه الصادرِ في آب ٢٠١٨ لتفعيلِ هذه الآليةِ على حدودِ الأرضِ الفلسطينيةِ المحتلةِ في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، لتوفيرِ الحمايةِ الدولية، وطالب الرئيس الأمينَ العامَ بالدعوةِ لمؤتمرٍ دوليٍ للسلام، وِفقَ المرجعياتِ الدوليةِ المعتمدة، وقراراتِ الأممِ المتحدة، ومبادرةِ السلامِ العربيةِ وتحت رعايةِ الرباعيةِ الدولية، مُحذرا أن هذه المبادرة لن تكون دونَ سقفٍ زمني، قائلا " إنَّ أمامَ سلطاتِ الاحتلالِ الإسرائيليِ عامٌ واحدٌ لتنسحبَ من الأراضي الفلسطينيةِ المحتلةِ منذُ العام ١٩٦٧، بما فيها القدسُ الشرقية، معرباً عن استعداده للعملِ خلالَ هذا العامِ على ترسيمِ الحدودِ وإنهاءِ جميعِ قضايا الوضعِ النهائيِ تحتَ رعايةِ اللجنةِ الرباعيةِ الدولية، وفقَ قراراتِ الشرعية الدولية، وفي حالِ عدمِ تحقيق ذلِك، فسيلغي الجانب الفلسطيني الاعترافُ بإسرائيل والبدائلُ أمامَه مفتوحة بما فيها خيارُ العودةِ لحلٍ يستندُ لقرارِ التقسيمِ رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ الذي يُعطي دولة فلسطين ٤٤ % من الأرض وهي ضعف مساحة الارض القائمة على حدود العام ١٩٦٧.

كما أبدى الرئيس محمود عباس، خلال لقاء القمة الثلاثية في القاهرة حسب بيان صادر عن الرئاسة الفلسطينية استعداد القيادة الفلسطينية للعمل في هذه المرحلة على تهيئة الأجواء من خلال تطبيق خطوات بناء ثقة تشمل تحقيق التهدئة الشاملة في الأراضي الفلسطينية كاملة، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة، وعدم القيام بأية إجراءات أحادية الجانب، محذرا من الانتهاكات الإسرائيلية على فرص السلام وقال:" إن مجمل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية خلق واقعا يستحيل معه تطبيق حل الدولتين وفق الشرعية الدولية"، وأضاف "أنه وعلى الرغم من ذلك فإن السلطة الفلسطينية ملتزمة بالسبل السلمية".

وثمَن الرئيس الفلسطيني جهود جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على المبادرة بعقد هذه القمة الهامة، والتي تأتي في توقيت حيوي ، مع الإشادة في هذا الخصوص بالجهود المصرية المخلصة والحثيثة تجاه إنفاذ وتثبيت التهدئة وإعادة الإعمار في قطاع غزة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية لسكان القطاع.

وأكد على ما تمثله أعمال هذه القمة من فرصة سانحة للنقاش وتبادل وجهات النظر حول السبيل الأمثل لدفع العملية السلمية، وكيفية إعادة وضع قضية الشعب الفلسطيني على قمة أولويات المجتمع الدولي مجدداً.

ومن جانب آخر حذرت الرئاسة الفلسطينية في بيان لها يوم ٩/٥، مما يسمى مشروع "التسوية" الإسرائيلي، لأنه يمثل جزءا خطيرا من المخطط الاستعماري الإسرائيلي لضم المدينة المقدسة، والذي يجري تنفيذه تحت عنوان "القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل"، وأضاف البيان بأن هذا المشروع سيكون بمثابة مقدمة للاستيلاء على عقارات المواطنين، بذريعة ما يسمى "قانون أملاك الغائبين"، مُجددة التأكيد على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين الأبدية بمقدساتها، وتراثها، وفقا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

على صعيد متصل، قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة يوم ٩/١٢، إن قضية الأسرى أبطال الشعب الفلسطيني عبَرت وبشكل حقيقي عن وحدة الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه، تماماً كما وحدته قضية القدس ومقدساتها، وأضاف أبو ردينة، أن الشعب الفلسطيني يقف دائماً صفاً واحداً في الدفاع عن ثوابته ومقدساته، وهي رسالة للجميع أنه بدون الاعتراف بالحقوق الفلسطينية كافة، وعلى رأسها القدس والأسرى والشرعية الدولية والقانون الدولي، فستبقى المنطقة بأسرها تحترق، ولن يتحقق الأمن والاستقرار والازدهار لأحد.

من جانبه، طالب رئيس الوزراء محمد اشتية، خلال استقباله الجمعة ٩/٣، في مكتبه برام الله، وفدًا من لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي عن الحزب الديمقراطي الإدارة الأميركية بالإسراع في تنفيذ ما وعدت به، خاصة إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، بالإضافة الى رفع اسم منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية من قوائم الإرهاب في الولايات المتحدة، وشدد رئيس الوزراء على أهمية العمل على فتح مسار سياسي جاد وجديد لإنهاء الاحتلال، من خلال الرباعية الدولية على أساس القانون والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

كما دعا رئيس الوزراء الفلسطيني الإدارة الأميركية، بالضغط على إسرائيل وإلزامها باحترام الاتفاقيات الموقّعة معها بما فيها وقف الاستيطان، وإلزامها بوقف الانتهاكات بحق الإنسان الفلسطيني سواء بالقتل والاعتقال وهدم الممتلكات ومصادرة الأراضي، ووقف الإجراءات في

مدنية القدس مُشيرًا الى أن حل الدولتين يواجه خطرًا حقيقيًا نتيجة استمرار إسرائيل بسياستها الاستيطانية وقضم الأراضي، مؤكدًا أن "تآكل حل الدولتين واستمرار الأمر الواقع سيكون له نتائج ديموغرافية وأمنية".

وعلى صعيد آخر علق رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، على لاءات رئيس وزراء دولة الاحتلال نفتالي بينيت، الثلاث: " لا اتصال مع الرئيس محمود عباس، ولا مفاوضات، ولا دولة فلسطينية"، قائلا بأنها تدل على أن برنامج الحكومة الاسرائيلية لا يتمثل الا بتعزيز الاستيطان والاستيلاء على مزيد من الأرض، وحرمان أكبر للشعب الفلسطيني من مصادره الطبيعية وجرف القاعدة الجغرافية لدولة فلسطين.

كما أكد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، بأن مشكلة قطاع غزة تعد "مشكلة سياسية"، وأن المطلوب هو حل حقيقي لمشكلة الحصار، ووقف العدوان، وذلك في تعقيبه على خطة "الاقتصاد مقابل الأمن" التي تعمل إسرائيل على إقرارها، وأضاف أن المطلوب مسار سياسي جدي وحقيقي مستند إلى الشرعية الدولية والقانون الدولي، ينهي الاحتلال ويرفع الحصار عن قطاع غزة، ويوقف العدوان عن جميع الأراضي الفلسطينية، وبهذا تصبح عملية إعادة الإعمار ممكنة ودائمة".

من جهته طالب وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، خلال لقائه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي عُقد في ختام جولته على هامش اجتماعات الجمعية العامة، يوم ٩/٢٦، بتشكيل آلية حماية دولية، والذهاب إلى الخطوات العملية لعقد مؤتمر للسلام برعاية الرباعية، داعيا المجتمع الدولي لالتقاط المبادرة الفلسطينية، وعدم تضييع الوقت، والعمل على إلزام إسرائيل بتحمل مسؤولياتها كقوة احتلال، والعمل على تفكيك منظومتها الاستعمارية، وما تؤسس له من "أبرتهايد" في أرض دولة فلسطين.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، الدعوات التي أطلقها ما يسمى "اتحاد منظمات الهيكل"، لتنظيم اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى وباحاته عشية عيد "يوم الغفران" اليهودي.

وقالت الخارجية الفلسطينية الأربعاء٩/١٥، إنها تنظر بخطورة بالغة للتصعيد الحاصل في اقتحامات المسجد الأقصى وأداء الطقوس التلمودية والصلوات داخل باحاته، وحذرت من نتائج وتداعيات هذا العدوان المتواصل على المسجد والإصرار على تغيير الواقع التاريخي والقانوني القائم ليس فقط في المسجد، إنما في عموم القدس الشرقية المحتلة وبلدتها القديمة وأحيائها كافة، خاصة وأن تلك الاقتحامات تترافق مع حملة واسعة من التضييقات والقيود التي تفرضها شرطة الاحتلال وقواته على حركة المواطنين المقدسيين تجاه المسجد، وقدرتهم على التنقل بحرية داخل البلدة القديمة، إضافة إلى إقدامها على منع وصول المواطنين من الضفة للصلاة فيه"، وأكدت أن القدس ومقدساتها ومسجدها الأقصى هي مفتاح الحرب والسلام في المنطقة برمتها، وأن الإجراءات والتدابير الاحتلالية تشكل خطراً كبيراً على فرص تحقيق السلام على أساس مبدأ حل الدولتين، وعلى أية جهود قد تبذل لإطلاق مفاوضات جدية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وأعربت الخارجية الفلسطينية عن إدانتها الشديدة لصمت المجتمع الدولي على تلك الاقتحامات والتعامل معها كأمر واقع ومألوف يتكرر كل يوم، في تجاهل مريب لخاطرها على الأمن والاستقرار في ساحة الصراع، وقالت إن هذا الصمت يعكس تخاذلاً في تحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية

التي يفرضها القانون الدولي، خاصة ما يتعلق بتقاعس مجلس الأمن واليونسكو والمنظمات الأممية المختصة عن تنفيذ قراراتها ذات الصلة، وعن توفير الحماية للقدس ومقدساتها ومواطنيها.

على صعيد آخر رفضت حركة حماس في ٩/١٣، الخطة التي عرضها وزير الخارجية الاسرائيلي يائير لابيد لإعادة إعمار قطاع غزة وتحسين وضعها المعيشي، تحت عنوان "الاقتصاد مقابل السلام، وقال المتحدث باسم حماس، أن الموضوع ليس موضوعًا اقتصاديًا أو ماديًا، مشيرًا إلى أن المواطنين في غزة يريدون حريتهم واسترداد ارضهم.

ت-الموقف العربي :-

أكد رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، لدى لقائه الرئيس الفلسطيني في القاهرة يوم ٩/١٢، "استمرار مصر في جهودها الدؤوبة في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الأشقاء الفلسطينيين، بهدف مساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه المشروعة وفق مرجعيات الشرعية الدولية"، مشددا على أهمية تكاتف كافة الجهود خلال المرحلة المقبلة من أجل دعم الموقف الفلسطيني تجاه التسوية السياسية، والدفع نحو استئناف المفاوضات، فضلا عن تثبيت الهدنة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك بالتوازي مع العمل على تحقيق وحدة الصف الفلسطيني من خلال إتمام عملية المصالحة والتوافق بين جميع القوى والفصائل الفلسطينية، ودعم السلطة الفلسطينية ودورها في قطاع غزة، وكذلك تحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية والاقتصادية بالقطاع.

واستضافت مصر القمة الثلاثية التي جمعت جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وفي البيان الختامي للقمة، أكد جلالة الملك والرئيس المصري، مركزية القضية الفلسطينية، ودعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة، وفي مقدمتها حقه في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمته القدس الشرقية، وأشار البيان إلى أن القمة تناولت الاتصالات والتحركات الأخيرة، التي قامت بها البلدان الثلاثة على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما تلك المستهدفة إيجاد أفق سياسي حقيقي لإعادة الجهود الفاعلة لحل الصراع على أساس حل الدولتين، سبيلا وحيداً لتحقيق السلام الشامل والعادل.

وذكر البيان أن القادة أكدوا بأن هذا السلام العادل والشامل الدائم، يشكل خيارا استراتيجيا، وضرورة للأمن والسلم الإقليميين والدوليين، ويجب أن تتكاتف جميع الجهود لتحقيقه، والعمل من أجل بلورة تصور لتفعيل الجهود الرامية لاستئناف المفاوضات، والعمل لإحياء عملية السلام، وفقا للمرجعيات المعتمدة، معربين عن رفضهم الإجراءات الإسرائيلية اللا شرعية، والتي تقوض حل الدولتين وتهدد فرص تحقيق السلام في المنطقة، وضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، ورفض جميع الممارسات التي تستهدف المساس بهذا الوضع.

كما أكد البيان على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في حماية هذه المقدسات وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ورحب

البيان بالجهود التي تبذلها مصر، لتثبيت التهدئة وإعادة الإعمار في قطاع غزة، ودعوا المجتمع الدولي لبذل جهوده لتخفيف الأزمة الإنسانية في القطاع، والاستمرار في العمل على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وأكدوا على أهمية تجاوب جميع الأطراف الفلسطينية مع الجهود التي تبذلها مصر، وإعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

كما أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال لقائه، يوم ٩/١٢، في شرم الشيخ رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت ، دعم مصر لكافة جهود تحقيق السلام الشامل بالشرق الأوسط، استنادا إلى حل الدولتين وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية"، وأشار الرئيس المصري إلى ضرورة "دعم المجتمع الدولي جهود مصر لإعادة الإعمار بالمناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لاسيما مع تحركات مصر المتواصلة لتخفيف حدة التوتر بين الجانبين بالضفة الغربية وقطاع غزة."

كما أكد الرئيس المصري في كلمته أمام الدورة الـ ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، بأنه لا سبيل للاستقرار في الشرق الأوسط، دون التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، عبر التفاوض استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها "القدس الشرقية"، داعيا المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، وإيصال المساعدات الإنسانية إليه، وحث الأطراف المانحة على دعم وكالة "الأونروا" تمهيدا للقيام بعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، أخذا في الاعتبار ما أعلنته مصر من تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لإعادة الإعمار.

وفي ذات السياق، أجرى وزير الخارجية المصري، سامح شكري، مع نظيره الإسرائيلي، يائير لبيد، يوم السبت ٩/١٨، اتصالا هاتفيا، بحثا خلاله قضايا مشتركة بين تل أبيب والقاهرة، وفق بيان للخارجية المصرية، وأفاد البيان بتأكيد الطرفين "على ضرورة إحياء مسار تفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وخلق أُفق سياسي بالتوازي مع مناخ مستقر يُرسخ ركائز الاستقرار في المنطقة ويُجنبها موجات التصعيد والتوتر."

كما تطرق الاتصال إلى "الجهود المبذولة في إطار إعادة الإعمار وتقديم المُساعدات والدعم التنموي لسائر الأراضي الفلسطينية المُحتلة بالتنسيق مع السُلطة الوطنية الفلسطينية".

فيما أكد رئيس مجلس الوزراء الكويتي صباح خالد الحمد الصباح، في كلمته أمام الدورة الـ ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة،٩/٢٥، بإن القضية الفلسطينية ما زالت تشغل المكانة المركزية والمحورية في عالمينا العربي والإسلامي، وأكد أهمية مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق المفاوضات، ضمن جدول زمني محدد للوصول إلى السلام العادل والشامل، وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ما قبل الرابع من حزيران١٩٦٧ وعودة اللاجئين.

من جانبها رحبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بخطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمام الدورة الـ ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم السبت ٩/٢٥ والذي اعتبرته يمثل خارطة طريق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ويضمن حق الشعب الفلسطيني بإقامة

دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ٦٧ بعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين.

وقال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي، في بيان صحفي، بأن خطاب الرئيس محمود عباس، وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته بضرورة انفاذ وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والحفاظ على ما تبقى من فرص حل الدولتين، وأضاف أن هذا الخطاب الهام الذي سيكون إحدى وثائق جامعة الدول العربية الأساسية، شرح مختلف أبعاد الرواية والقضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني وحقوقه ووجوده من عدوان إسرائيلي مستمر، وما يرتكبه الاحتلال من جرائم في القدس وسائر أرجاء الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

كما حذرت جامعة الدول العربية من خطر مشروع "تسوية الحقوق العقارية وتسجيل الأراضي" في مدينة القدس المحتلة، الخميس ٩/٢ الذي أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن البدء بتنفيذه في المدينة المحتلة وفرضه على المقدسيين، معتبرة أن هذا المشروع هو جزء لا يتجزأ من سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري في المدينة، خاصة في ظل الكلفة الباهظة لتسجيل الأملاك وفي حالة وجود أصحاب الأملاك خارج فلسطين أو حتى خارج حدود بلدية القدس، تمهيدا لتطبيق "قانون أملاك الغائبين" الذي يعني المصادرة وشرعنة صفقات التزييف وسرقة الأرض والاملاك.

ث-الموقف الدولي: -

أعربت روسيا عن دعمها لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، يوم السبت ٩/٢٦، خلال مؤتمر صحفي في ختام زيارته نيويورك في الدورة الـ ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة: استعداد موسكو لدعم مقترحات إجراء مفاوضات مباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وترحيبها باستضافة هذه المفاوضات.

وقال لافروف "نحن مستعدون لاستضافة هذه المفاوضات، ودعم أي دعوة أخرى لإسرائيل وفلسطين لإجراء مفاوضات مباشرة. هذا أمر لا يجوز تأجيله وسوف نسعى بدأب لدفع هذا التوجه."

من جهته أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في مؤتمره الصحافي، يوم الجمعة٩/١١، عن أن هدف الأمم المتحدة هو خلق الظروف من أجل السلام، وخلق الظروف لحل الدولتين، ولكي يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة، وكان هذا هو أهم الاهداف ومحور العمل باستمرار ولتحقيق ذلك بالطريقة الأفضل يجب التواصل مع جميع الأطراف وتعبئة المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف".

وعلى صعيد آخر أعربت الامم المتحدة عن قلقها من تصاعد قتل قوات الاحتلال الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين، ودعت الى حمايتهم من عنف المستوطنين، وقال المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، أمام مجلس الأمن الاثنين٩/١٠،"إنني قلق من استمرار الخسائر المأساوية في الأرواح والإصابات الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة"، داعيًا إسرائيل إلى "الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين الفلسطينيين من العنف".

وفي إحاطة أعضاء المجلس خلال مشاركته من القدس عبر فيديو كونفرنس، أشار وينسلاند إلى "عنف المستوطنين المتكرر ضد المدنيين الفلسطينيين" وقال "يجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان وفاء إسرائيل بالتزامها بحماية المدنيين الفلسطينيين من العنف، بما في ذلك من قبل المستوطنين الإسرائيليين، والتحقيق ومحاسبة المسؤولين عن مثل هذه الهجمات".

ج-الموقف الإسرائيلي: -

تجمع الاحزاب السياسية في اسرائيل على رفضها الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيره واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وفق رؤية حل الدولتين، ولكنها تختلف في رؤيتها للتعامل مع الملف الفلسطيني وتشابكاته الداخلية مع الامن الاسرائيلي.

في هذا الاطار يعتبر رئيس الحكومة الاسرائيلية، نفتالي بينت، إن تصوره للعلاقات مع الفلسطينيين، "تصور تجاري"، جاء ذلك في تصريحات أجراها بينت مع وسائل إعلام إسرائيلية يوم ٩/١٣، ويضيف "إذا أنشأنا المزيد من الأعمال، والمزيد من التعزيز الاقتصادي، والمزيد من الاهتمام بالظروف المعيشية لكل من يعيش في "يهودا والسامرة"/الضفة الغربية ، فذلك سيحسن الأوضاع"، كما قال "أؤمن بشدة بالعمليات الميدانية، لا سيما في الجانبين التجاري والاقتصادي، كعامل استقرار، وأكد ، أنه لا يعتزم اللقاء بالرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس، مجددا التشديد على رفضه لإقامة دولة فلسطينية، وهدد باللجوء إلى "بدائل أخرى" إذا ما فشلت جهود الوساطة للتوصل إلى "تسوية طويلة الأمد في غزة."

وهو ذات الموقف الذي اكدته حليفته في الحكومة، وزيرة الداخلية الإسرائيلية، آييلت شاكيد، حيث صرحت(في خطاب ألقته خلال مؤتمر نظمته "جامعة رايخمن" (مركز هرتسليا متعدد التخصصات) بالتزامن مع ذكرى مرور ٢٨ عاما على توقيع اتفاقية أوسلو)، أن بينيت لن يلتقي برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مؤكدة أنه لا يوجد أي نية لرئيس الحكومة الإسرائيلية لعقد لقاء من هذا القبيل مستقبلا، وواصلت شاكيد التحريض على السلطة الفلسطينية، وقالت في خطابها إن "أبو مازن يحول الأموال إلى الإرهابيين وهو ليس شريكا."

كما أعلن وزير المالية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان، يوم الأربعاء٩/١٥، عن دعمه لرفض رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، لقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والمُضي قدمًا في العملية السياسية مع الفلسطينيين، وأوضح أن "التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية مصلحة مشتركة، لكن من غير الممكن التوصل الى تسوية سياسية مع أبو مازن."

وتأتي هذه التصريحات خلافا للطرح الذي عبر عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية البديل ووزير الخارجية، يائير لبيد، في رؤيته المتعلقة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتي تتمثل بمخطط وضعه المسؤولون في وزارة الخارجية الإسرائيلية وتعتمد على إجراءات لتعزيز قوة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وتسهيلات اقتصادية في قطاع غزة، مقابل "الحفاظ على الأمن والهدوء"، على حد تعبيره.

وإمعانا في الصلف الاسرائيلي، تعمد رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، في خطابه أمام الدورة ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم الإثنين٩/٢٧، عدم التطرق إلى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وركز على الشأن الإيراني، وقال إن برنامج إيران النووي "تجاوز كل الخطوط الحمراء"، مدعيا أن إيران تسعى إلى إنتاج أسلحة نووية في مواقع سرية.

وغابت القضية الفلسطينية عن خطاب بينيت الأول، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ تجنب التعليق على خطابي الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي أعاد التأكيد على المواقف المعروفة مسبقا بما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاتفاق النووي مع إيران، والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الذي أمهل إسرائيل عاما واحدا للانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؛ كما تجنب بينيت التطرق إلى التطورات الأخيرة.

واعترض بينيت - الذي وصف إسرائيل بأنها "منارة وسط بحر هائج"، على المواقف الدولية المناهضة للسياسات الإسرائيلية. وقال إن "محاربة إسرائيل هي محاربة للديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط".

فيما دعا الرئيس الإسرائيلي يتساحق هرتسوغ، يوم الأحد٩/١٥ إلى إعادة العلاقات مع السلطة الفلسطينية، باعتبار أن ذلك يسهم في أمن إسرائيل، وقال هر تسوغ في مقابلة مع القناة "١٣" التلفزيونية الإسرائيلية، إنه يرى في اجتماع وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الأحد (٢٩ آب الماضي)، خطوة جيدة ومهمة، واعتبر هرتسوغ أن الاتصالات مع السلطة الفلسطينية "خطوة صحيحة"، مؤكدا أنها ستساهم في أمن إسرائيل.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد قد طرح يوم ٩/١٥، خطة للتعامل مع قطاع غزة، أثبتت مرة أخرى أنه لا توجد لدى إسرائيل إستراتيجية تجاه القطاع، باستثناء استمرار شن عدوان أو محاولة استخدام وسطاء إقليميين ودوليين.

وتستند الخطة إلى "تحسين الوضع الإنساني تدريجيا"، مثل تحلية المياه للشرب، وبعد ذلك "تحسين الوضع الاقتصادي"، وذلك بالتعاون مع أطراف إقليمية ودولية، مقابل نزع سلاح الفصائل الفلسطينية في القطاع، في موازاة الادعاء بتعزيز السلطة الفلسطينية، لكن لبيد صرح في الماضي أنه لا يعتزم إجراء اتصالات مع السلطة الفلسطينية أو لقاء الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وأنه في حال حدوث أي خطوة بهذا الاتجاه فإن الحكومة ستسقط.

واوضح أن خطته هذه تهدف إلى ممارسة ضغوط داخلية ودولية على حركة حماس، وقال إن "حماس لا تنافس داخل غزة أي أحد اليوم، وأعتقد أن غزة لا تقول لحماس إنها تحكم علينا بمعاناة لا ضرورة لها، وأنه يمكن أن تكون حياتنا أفضل وبسببك نحن المنطقة الأكثر بؤسا في العالم، ربما باستثناء عدة دول".

كما طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية البديل ووزير الخارجية، يائير لبيد، يوم الأحد ٩/١٢، رؤيته المتعلقة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتي تتمثل بمخطط وضعه المسؤولون في وزارة الخارجية الإسرائيلية وتعتمد على إجراءات لتعزيز قوة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وتسهيلات اقتصادية في قطاع غزة، مقابل "الحفاظ على الأمن والهدوء"، على حد تعبيره؛ مشيرا إلى أن "الظروف السياسية في إسرائيل ولدى الفلسطينيين تمنع التقدم في المحور

الدبلوماسي، غير أن تهدئة طويلة الأمد في غزة قد تخلق ظروفًا أكثر ملاءمة للمفاوضات السياسية المستقبلية (التي قد تنطلق) إذا وعندما تكون الظروف مواتية".

وفي هذا السياق بحث وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، مع نظيره الأميركي، أنتوني بلينكن، يوم الإثنين٩/٦، سلسلة من المواضيع السياسية والأمنية، بحسب ما جاء في بيان صدر عن مكتب وزير الخارجية الإسرائيلي، واعتبر لبيد أن "منع تعاظم قوة حماس العسكرية والكف عن إطلاق النار من غزة سيساهمان في تحقيق الأمن لمواطني إسرائيل وتحسين الأوضاع الاقتصادية لسكان قطاع غزة."

وبحسب البيان "أكد لبيد لبلينكن المكانة المركزية التي تحتلها غزة في الاعتبارات الإسرائيلية، وشرح السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، بأن السبيل لضمان الأمن للمواطنين الإسرائيليين والرفاهية الاقتصادية في قطاع غزة هو من خلال الكف عن إطلاق النار ومنع تعاظم قوة حماس وتحسين الأوضاع الاقتصادية لسكان قطاع غزة"، كما اعتبر لبيد، أن عزم إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إعادة فتح القنصلية الأميركية التي تعنى بالعلاقات مع الفلسطينيين، "فكرة سيئة"، وذلك في لقاء مع مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في إسرائيل.

وشدد لبيد على معارضته لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة، وقال: "نعتقد أنها فكرة سيئة، وقد أخبرنا أميركا أننا نعتقد أنها فكرة سيئة"، وحول العلاقات مع السلطة الفلسطينية، قال: "لدينا علاقات عمل معها، ولا مصلحة لدينا في إضعافها."

فيما علق وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، على اللقاء الذي جمعه بالرئيس الفلسطيني في ٢٩ آب الماضي، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة، الأحد ٩/١٢، قائلا إن الخلاف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس "عميق" لكنه على الأقل يعلن أنه "ضد الإرهاب".

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها غانتس خلال مشاركته في مؤتمر عقده المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب في المركز متعدد التخصصات في هرتسليا، وقال ان هناك خلاف أيديولوجي عميق مع السلطة الفلسطينية لكن الجانبين مهتمان بالهدوء والاستقرار لهذا السبب قرر أن يلتقي بأبو مازن الرئيس الفلسطيني الذي يقر بالواقع الحالي لكنه على الأقل يعلن أنه ضد الإرهاب، لصالح النضال بالأساليب الشعبية، ويؤيد تسوية سياسية، وأكد غانتس "أن التنسيق مع السلطة الفلسطينية وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني أفضل بعشرات المرات من تعزيز الوكلاء الإيرانيين داخل حدودنا، دون مزيد من التوضيح".

ح-الموقف الأمريكي:

اعتبر الرئيس الأميركي الرئيس الأميركي، جو بايدن، في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن "دولة فلسطينية ديمقراطية وذات سيادة هي (الحل الأفضل) لضمان مستقبل وأمن إسرائيل"، مشددا على أن "التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل لا جدال فيه، ودعمنا لدولة يهودية مستقلة لا لبس فيه"، وأضاف: "لكن ما زلت أعتقد أن حل الدولتين هو أفضل طريق

لضمان مستقبل إسرائيل كدولة ديمقراطية - يهودية تعيش في سلام إلى جانب دول فلسطينية ديمقراطية وذات سيادة وقابلة للحياة."

وتابع: "ما زلنا بعيدين جدا عن ذلك الهدف في الوقت الحالي لكن يجب ألا نسمح لأنفسنا بالتخلي عن إمكانية إحراز تقدم."

كما أكدت الإدارة الأميركية على ان اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية ليست بديلاً عن التقدم على المسار الإسرائيلي الفلسطيني، مشددةً على مواصلة سعيها لتحقيق تقدم نحو الهدف النهائي، وهو حل الدولتين المتفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وجدد الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، في إيجازه مع الصحافيين يوم ٩/١٧، التأكيد على ان الإدارة الأميركية هي في سياق خطوات تضمن تأكد حصول الإسرائيليين والفلسطينيين على تدابير متساوية من السلامة والأمن والازدهار والكرامة، بما يقود لاحقاً الى مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية مباشرة نحو حل الدولتين المتفاوض عليه.

وقال: "الأهم من ذلك، سنسعى أيضاً إلى ضمان أنه مع انضمام إسرائيل ودول أخرى في المنطقة معاً في جهد مشترك لبناء الجسور وخلق سبل للحوار والتبادل، فإننا سنكون قادرين على إحراز تقدم ملموس نحو هدف دفع السلام المتفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين."

وأضاف: "لقد أوضحنا أيضاً أن اتفاقيات التطبيع، واتفاقيات إبراهيم، ليست بديلاً عن التقدم على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية، نحن نواصل السعي لتحقيق تقدم نحو هدفنا النهائي، وهو حل الدولتين المتفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، وتابع: "في الوقت نفسه، سنواصل اتباع السياسات التي تساعدنا على تحقيق الهدف الذي نسعى إليه في السياق الإسرائيلي الفلسطيني، وهو التأكد من أن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء قادرون على التمتع بمستويات متساوية من الأمن والحرية، والأهم من ذلك، الكرامة."

واعتبر برايس أن هناك "طرقًا ملموسة تمكنّا من خلالها من تحسين حياة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في غزة، إما أننا تمكنا من القيام بذلك أو تم القيام به في سياقات أخرى، ولقاحات "كورونا" هي واحدة منها."

وقال: "كما ساهمت الولايات المتحدة بمئات الملايين من الدولارات للشعب الفلسطيني بما في ذلك الشعب الفلسطيني في غزة أيضاً."

وأضاف: "لذلك لا أعتقد أنه لم يكن هناك أي مؤشرات أو أي تطورات لتحسن حياة الفلسطينيين بطرق ملموسة."

ورداً على سؤال حول إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، أنه لن يجتمع مع الرئيس محمود عباس، وإذا ما كانت تجري محادثات لاستئناف المحادثات بين بينيت والرئيس عباس، قال برايس: "من الصحيح تماماً أننا نسعى إلى التأكد من أن الإسرائيليين والفلسطينيين يحظون بتدابير متساوية للسلامة والأمن والازدهار والكرامة"، ولفت إلى أن الإدارة الحالية كانت واضحة بأن نقطة البداية لن تكون مفاوضات مباشرة بين الطرفين تؤدي إلى أي نوع من الاختراق في المدى القريب، وقال: "ما نحاول القيام به هو تمهيد طريق إلى المفاوضات، بحيث يمكننا، بطرق تدريجية ملموسة، الاقتراب أكثر فأكثر من هذا الهدف المتمثل في التأكد من أن الإسرائيليين

والفلسطينيين على حد سواء يمكنهم تحقيق هذه العناصر "،وأضاف: "لكنني لا أعتقد أنك سمعتنا ندعو صراحة لإجراء مفاوضات وجهاً لوجه في الوقت الحاضر، نحن واقعيون بشأن ما نحن فيه، نحن واقعيون بشأن الطريق أمامنا، لكن هذا لا يعني أنه لا ينبغي لنا محاولة تحريك الكرة للأمام بطرق هادفة وملموسة."

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، خلال شهر أيلول ٢٠٢١، انتهاكاتها المعهودة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي أدت إلى استشهاد وجرح العديد منهم، إضافة إلى الانتهاكات بحق الأسرى والمعتقلين وبناء المزيد من المستوطنات واعتداءاتها المتواصلة تجاه المقدسات في مدينة القدس، **يستعرض التقرير أدناه رصداً لأبرز تلك الانتهاكات خلال الشهر**

موضوع البحث: -

أ: شهداء وجرحى:

تسببت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية، خلال الفترة موضع التقرير، وفقا لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى استشهاد (١٢) فلسطينيا؛ (١٠) منهم من مختلف محافظات الضفة الغربية و(٢) من قطاع غزة، من بينهم فتى وسيدة.

ومن بين الشهداء أيضا أحمد زهران، ومحمود حميدان، وزكريا بدوان وجميعهم من بلدة بدّو شمال غرب القدس المحتلة، والأسير المحرر أسامة ياسر صبح (٢٢ عاما)، والفتى يوسف محمد فتحي صبح (١٦ عاما)، وكلاهما من بلدة برقين غرب جنين، وإسراء خالد خزيمية (٣٠ عاما)، من بلدة قباطية جنوب جنين، وهي أم لأربعة أطفال.

ومن الشهداء، علاء ناصر محمد زيود (٢٢ عاما) من بلدة السيلة الحارثية شمال غرب جنين، ومحمد عبد الكريم عمار (٤١ عاما)، شرق مخيم البريج وسط القطاع.

كما سجل التقرير إصابة وجرح (١٨٣) فلسطيني؛ (١٦٣) من مختلف محافظات الضفة الغربية و(٢٠) من قطاع غزة شملت: ٩ أطفال/ ٥ من بين الصحفيين/ مواطنتين/ صياد، طبيب.

ب: الأسرى والمعتقلون: -

وبالترافق، واصل الاحتلال الإسرائيلي ممارساته المعهودة لجملة من الانتهاكات للحقوق الأساسية التي كفلتها القوانين والمواثيق والتعاهدات الدولية للأسرى والمعتقلين، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحكومية؛ دعك من الأحكام المُغلظة التي يُنزلها الاحتلال بحق أسرى فلسطينيين حتى لأبسط الأسباب مقارنة بذلك التساهل الواضح لو اتصل الأمر بمستوطن يهودي ارتكب أبشع جريمة بحق مواطنين فلسطينيين، فطبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير(٣٧٢) فلسطينيا؛ (٣٦٦) من محافظات الضفة الغربية و(٦) من قطاع غزة، ويشار إلى أن نصيب القدس من هذه الاعتقالات كان هو الأعلى بواقع رصد (٩٢) حالة اعتقال أما بقية الاعتقالات توزعت على النحو التالي: ٥٨ رام الله، ٤٩ جنين، ٣ طوباس، ١٣ طولكرم، ١٥ قلقيلية، ١٧ نابلس، ١٥ سلفيت، ١٠ اريحا، ٣٠ بيت لحم، ٦٣ الخليل. ١ شمال غزة، ٤ غزة، ١خانيونس.

من بينهم: ٣٤ ،٤٠ مواطنات، ٢ من ذوي الإحتياجات الخاصة، ١ صحفي، ٢ طالب جامعي، ٣ من بين العسكريين.

-الإبعادات عن المسجد الأقصى والقدس:-

واصلت قوات الاحتلال، خلال فترة التقرير، سياستها المتعلقة بإبعاد الفلسطينيين عن المسجد الأقصى ومنعهم من الصلاة فيه بصورة تعسفية دون أي سند قانوني يُتيح إبعاد أي شخص عن أماكن العبادة بهذه الطريقة، متجاوزةً الحق الإنساني في حرية التنقل والحركة وحرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، وهو في المقابل، ما تكفله الحراسات الاسرائيلية المشددة لمقتحمي أماكن العبادة والمُعتدين على حُرمتها من المستوطنين اليهود، إذ رصد تقرير مركز معلومات " وادي حلوة – سلوان " إصدار سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى، مسجلا إصدار قرارات بإبعاد (١٠) مقدسيين.

فيما سجل تقرير "مركز معلومات وادي حلوة" إصدار سلطات الاحتلال (٢٧) قرار إبعاد: منها ١٩ إبعاد عن الأقصى، ٧ عن البلدة القديمة، ١ عن مدينة القدس، وتراوحت فترات الإبعاد من أسبوع حتى ٦ أشهر.

ت: اقتحامات لتجمعات سكنية:

واصلت سلطات الاحتلال اقتحاماتها للمدن والقرى والبلدات الفلسطينية، وطبقا لتقديرات التقرير الشهري "لدائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، خلال أيلول ٢٠٢١، اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية والتي ناهزت (٣٢٣) اقتحاما، أما التوزيع الجغرافي لهذه الاقتحامات فكان كالتالي: ٢٢ القدس، ٥٤ رام الله، ٧٢ جنين، ٦ طوباس، ١٥ طولكرم، ١٣ قلقيلية، ٣٢ نابلس، ١٢ سلفيت، ١٤ اريحا، ٤٣ بيت لحم، ٣٦ الخليل. ٢ شمال غزة، ٢ الوسطى، مع ما يرافقها وكالعادة، من تنكيل للمواطنين وانتهاك لحرماتهم وتخريب متعمد للممتلكات الخاصة والعامة على حدٍ سواء.

اقتحمت طواقم مؤسسة "راكافيم" الإسرائيلية المتطرفة مدرسة تحدي ٥ في منطقة بيت تعمر شرق بيت لحم، وأخطرت القائمين عليها بمراجعة محكمة الاحتلال في ١٠ تشرين الأول المقبل. ورفعت المؤسسة، التي تقوم بمراقبة الأبنية والمنشآت الفلسطينية في المناطق المسماة (ج) وهدمها، شكوى لإزالة المدرسة.

واحتجزت الاحتلال عشرات الطلبة ومدير ومعلمي مدرسة اللبن الساوية أثناء خروجهم من المدرسة الواقعة على الطريق بين رام الله ونابلس.

واقتحمت قوات الاحتلال مقر هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم واعتدت على الموظف عبد الله حمدان (٣٢ عامًا) بالضرب عقب احتجازه والتحقيق معه ميدانيا، وداهمت مكتب النقابة العامة للعاملين في قطاع الخدمات والأعمال الحرة وسط رام الله، واستولت على محتوياتها.

وأغلقت قوات منطقة باب الزاوية و"شارع بئر السبع" المؤدي إلى وسط مدينة الخليل، لتأمين اقتحام المستوطنين لموقع أثري، والذي هو عبارة عن منزل فلسطيني قديم.

ث: قيود وحصار:

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم إلى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم اليومية، ما يرافق ذلك من صعوبات وضياع للوقت وزيادة في الجهد والعناء إذ أقامت قوات الاحتلال (٣١٢) حاجزاً عسكريا مفاجئاً في الأراضي المحتلة، ومما لا شك فيه، تشديد الإغلاقات في مدينة القدس تذرعًا بفترة الأعياد اليهودية.

ج: انتهاكات ضد المقدسات:

كثّف الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، انتهاكاته الممنهجة ضد المقدسات في المدينة المحتلة، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وفي إطار التحدي الصارخ الذي يمارسه الاحتلال ضد جملة من القرارات الدولية التي تؤكد على إسلامية وعروبة الموقع الشريف وتنفي أية علاقة يهودية مزعومة به، واحتفالا بالأعياد اليهودية المتتالية "رأس السنة العبرية/ عيد الغفران-الكيبور/ عيد العرش-المظلة"، بلغ عدد المقتحمين للمسجد الأقصى المبارك (٦٨٠١) من المستوطنين وطلبة المعاهد الدينية، وكان من بين المقتحمين أعضاء كنيست وحاخامات وفق " مركز وادي حلوة".

كما أشار تقرير " محافظة القدس" إلى تصاعد وتيرة الاقتحامات خلال أيام ما يسمى "عيد العرش" اليهودي، حيث وصل عدد المقتحمين إلى (٣٥٩٧) مستوطنًا استباحوا المسجد المبارك، وأدّوا صلوات وشعائر تلمودية علنّية، وتمركزوا خلال اقتحاماتهم في محيط مبنى ومصلى باب الرحمة في الجهة الشرقية من المسجد، وتلقوا شروحات حول الهيكل المزعوم، وأخرى حول ما يُسمى "عيد العرش". يذكر أن فترات الاقتحامات يتخللها منع الأهالي والمصلين من دخول المسجد الأقصى.

وتعتبر أعياد الاحتلال مناسبات غاشمة تزيد من ثقل الاحتلال وانتهاكاته ضد القدس ومقدساتها، حيث عانى المسجد الاقصى المبارك طوال فترة الأعياد اليهودية والتي بدأت مع "رأس السنة العبرية" في ٧/٩/٢٠٢١ وصولاً إلى ٢٨/٩/٢٠٢١ مع عيد "فرحة التوراة" الذي اختتم به أسبوع "عيد العرش"، من جملة من الانتهاكات والاقتحامات، وكانت حافلة بتصعيد الاعتداءات على الأقصى مهّدت له "جماعات المعبد" بالدعوة إلى تكثيف المشاركة في اقتحامات المسجد، وفرض الطقوس التوراتية داخله، حيث تضمنت احتفالاتهم داخل الاقصى المبارك وفي باحاته وعلى مرأى العالم اجمع بأداء الصلاة التلمودية العلنية والجماعية في المسجد، ونفخ البوق، وإدخال القرابين، وفي سابقة خطيرة من نوعها رفع مستوطنون علم الاحتلال في الأقصى ثلاث مرات في اليوم ذاته، وذلك في محاولة لفرض سيادة الاحتلال على المسجد المبارك.

وأدى متطرفون صلواتٍ جماعية بصوتٍ عالٍ ونفخوا في البوق في وقت صلاة المغرب، في الكنيس المقام في الطابق الثاني من المدرسة التنكزية المطلّة على ساحات الأقصى من جهة باب السلسلة

وصعدت "منظمات المعبد" دعواتها لحشد المستوطنين لاقتحام الأقصى، بالتزامن مع الأعياد اليهودية، حيث دعت المنظمات المتطرفة أنصارها إلى المشاركة في اقتحام المسجد، وأعلنت عن تعاونها مع شرطة الاحتلال، لتقديم الحماية اللازمة للاقتحام، تحت شعار "اقتحم ولا تخف فالشرطة تحمي جبل المعبد"، إضافةً إلى النفخ بالشوفار "البوق" داخل المسجد. كما طالب عدد من حاخامات "منظمات المعبد"، رسميًا من رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينيت، السماح بنفخ بوق "الشوفار" داخل المسجد الأقصى، مع اقتحامات رأس السنة العبرية.

دعت "منظمات المعبد" المتطرفة أنصارها وجمهور من المستوطنين المتطرفين إلى التبرع بثمن "فداء الكفارة" لدعم اقتحامات الأقصى، بزعم أن ذلك "أفضل دينيًا من ذبح الدجاج"، والفداء جزء من الطقوس اليهودية التي تسبق "يوم الغفران"، وتقضي بتمرير ديك أو دجاجة فوق رأسه ورؤوس أبنائه، ومن ثم ذبحه للتكفير عن الذنوب.

وكما شهدت الاقتحامات رفع علم الاحتلال داخل المسجد، ومشاركة كبار الحاخامات، ومسؤول مستوطنات "غوش عتصيون" "شلومو نيئمان"، إضافةً إلى عدد من أعضاء الكنيست وشكر الناطق بلسان ما يسمى "إدارة جبل المعبد" شرطة الاحتلال على تسهيلها عمليات الاقتحام طيلة مدة الأعياد اليهودية.

فيما أغلقت قوات الاحتلال الحرم الإبراهيمي في البلدة القديمة بمدينة الخليل، أمام المواطنين ومنعتهم من أداء الصلاة بداخله، بحجة تمكين المستوطنين من الاحتفال وأداء الطقوس التلمودية داخل الحرم بمناسبة "عيد رأس السنة العبرية" لدى اليهود.

حـ: هدم منازل والمنشآت: -

وكعادته، صعّد الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءاته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، تحت ذريعة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء في مدينتهم، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد والمعهود، وحسب تقرير " دائرة شؤون المفاوضات" تم رصد (٧) عملية هدم منازل في الأراضي المحتلة.

وأشار تقرير "مركز معلومات وادي حلوة" إلى مواصلة واصلت بلدية الاحتلال عمليات الهدم في مدينة القدس، بحجة البناء دون ترخيص، حيث رصد المركز (٥) عمليات هدم في المدينة "منازل أو أجزاء من منازل" نفذت بأيدي أصحابها تفاديا لفرض غرامات مالية وأجرة هدم تدفع لطواقم البلدية، ونفذت عمليات الهدم في سلوان، جبل المكبر، وبيت حنينا.

وعلى صلة أشار مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" خلال تقرير مرصده الشهري حول عمليات الهدم والمصادرة والاستيلاء والإخطارات التي تنفذها قوات الاحتلال ضد المنشآت الفلسطينية خلال شهر أيلول.

وقال مركز "شمس" إن قوات الاحتلال الإسرائيلي هدمت خلال شهر أيلول ٢٠٢١ (١٢) منشأة يملكها فلسطينيون، في حين أجبرت قوات الاحتلال (٦) مواطنين على هدم منشآتهم ذاتياً تحت طائلة التهديد وذلك من أصل (١٢) منشاة.

وركز المؤشر الأول على توزيع المنشآت التي تم استهدافها بالهدم وفقاً لنوعها، والتي شملت الشهر الماضي مساكن بيوت (٩) منشآت، وغرفتين سكنيتين، وبئرا لجمع المياه.

وركز المؤشر الثاني على توزيع المنشآت التي هدمت وفقاً لمناطقية الاستهداف، فقد كانت ذروة الاستهداف في محافظة القدس (٦) منشآت، تلتها محافظة نابلس (٤) منشآت، ثم محافظة بيت لحم منشئتين.

أما بالنظر إلى الحجج التي تستخدمها إسرائيل في محاولتها شرعنة الجريمة في شهر أيلول، فكانت جميعها بحجة البناء بدون ترخيص في مناطق (ج).

واستعرض المؤشر الأخير عمليات "الهدم الذاتي" والإمعان في القهر بإجبار الفلسطينيين بأنفسهم على هدم منشآتهم وفي مقدمتها منازلهم تحت طائلة التهديد بالغرامات الباهظة، في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم.

وخلال شهر أيلول بلغ عدد المنشآت التي أجبر الاحتلال مالكيها على هدمها ذاتياً (٦) منشآت من أصل (١٢) منشأة، جميعها في محافظة القدس، وهي عبارة عن (٤) منازل وغرفتين سكنيتين، منها منزلان في بلدة سلوان، وغرفتان سكنيتان في جبل المكبر، ومنزل في قرية صور باهر، ومنزل في بلدة بيت حنينا، وجميعها هدمت بحجة عدم الترخيص.

وأجبرت سلطات الاحتلال المواطن أيمن أبو هدوان على هدم منزله البالغ مساحته ٥٠ متراً مربعاً في حي سلوان بمدينة القدس، وأجبرت المواطن عبد دويك على هدم منزله الكائن في بلدة سلوان، وأجبرت المواطن فايز ازحمان على هدم أجزاءً من منزله الكائن في حي بيت حنينا شمالي القدس للمرة الثانية، وأجبرت المواطن محمد عودة عبيدية على هدم غرفتين ملحقتين بمنزله في حي جبل المكبر بالقدس، وأجبرت المواطن كامل أبو سرحان على هدم منزله في قرية صور باهر بالقدس.

خـ: مصادرة/ تدمير والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة:

واصل الاحتلال الاسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطبقا لـ"تقديرات دائرة شؤون المفاوضات " فقد تم تسجيل (٦) حادثة اعتداء على ممتلكات وتدمير شملت الحاق أضرار بأثاث منازل، وبسيارات

المواطنين، واقتلاع أشجار زيتون، وهدم بركسات. حيث تم تسجيل (١٥) حادثة مصادرة ممتلكات؛ شملت: سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، أجهزة حاسوب، مبالغ نقدية، معدات وغيرها.

د: أنشطة استيطانية وتهويدية:

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الاسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس المحتلة، حيث سجل رصد " دائرة شؤون المفاوضات (٥) نشاطات استيطانية على النحو التالي: -

- في يوم ٢٠٢١/٩/٣، قامت مجموعة من المستوطنين في منطقة وادي الفاو في الأغوار الشمالية، بشق طريق استيطاني تؤدي إلى البؤرة الاستيطانية التي أُقيمت في منطقة أبو قندول.
- في يوم ٢٠٢١/٩/٥، قامت قوات الاحتلال، بأعمال التجريف في مقبرة الشهداء وهي جزء من مقبرة اليوسفية في مدينة القدس، من أجل إقامة حديقة "توراتية" وحديقة عامة في المكان.
- في يوم ٢٠٢١/٩/٣، شرعت مجموعة من مستوطني البؤرة الاستيطانية "آيبي هناحل" المقامة على أراضي قرية كيسان الواقعة جنوب بلدة تقوع، بشق طريق استيطاني بطول نحو ٢ كم وبعرض ٤ أمتار في الأراضي الجبلية التي تطل على وادي الحجار شمال غرب قرية كيسان، بهدف ربط البؤرة الاستيطانية بالمنطقة الاستيطانية الصناعية المقامة بين قريتي كيسان والمنيّة، والتي تضم وحدات طاقة شمسية ومصانع لتدوير النفايات الاسرائيلية.
- في يوم ٢٠٢١/٩/٢٢، قامت سلطات الاحتلال، بأعمال التجريف في أراضي قرية بردلا في الأغوار الشمالية، لإقامة خزان للمياه في المكان.
- صباح يوم في يوم ٢٠٢١/٩/٢٢، شرعت قوات الاحتلال في المنطقة الواقعة بين بلدة عقربا وقرية مجدل بني فاضل، بتجريف قطعة أرض تعود ملكيتها للمواطن: ناصر صدقي كنعان - سكان قرية جوريش، تمهيداً لإقامة بؤرة استيطانية جديدة.

ذ- اعتداءات المستوطنين:

رصد تقرير "دائرة شؤون المفاوضات" خلال شهر أيلول، تنفيذ عصابات المستوطنين (٤٦) اعتداء بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم تمثلت بدهس مواطنين، ورشق حجارة على سياراتهم ومنازلهم، وقطع أشجارهم، وحرق أراضيهم الزراعية، واقتحام للبلدات، والاعتداء الجسدي على المواطنين.

-من المتوقع أن يبلغ عدد اعتداءات المستوطنين بنهاية عام ٢٠٢١ أكثر من ألف اعتداء: -

أجمع محللون سياسيون وباحثون بالاستيطان على أن مضاعفة اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية التي تقع برعاية جيش الاحتلال وصمت رسمي على المستوى السياسي الإسرائيلي ستشعل انتفاضة ثالثة، في وقت يلاحظ فيه تزايد حوادث القتل لفلسطينيين بالضفة برصاص جنود الاحتلال.

وتأتي هذه التقديرات مع كشف صحيفة "هآرتس" النقاب عن معطيات بشأن اعتداءات إرهابية للمستوطنين على الفلسطينيين بالضفة وثقتها أجهزة أمن الاحتلال، وتشير إلى أن الاعتداءات سجلت ارتفاعا غير مسبوق وتضاعفت في العامين الماضيين.

وأظهرت المعطيات التي نوقشت في جلسات مغلقة لمسؤولين بالأجهزة الأمنية ومندوبين عن المستوى السياسي بحكومة الاحتلال برئاسة نفتالي بينيت اعتداءات للمستوطنين وصفت بـ"جرائم قومية"، في الأعوام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، حيث تم توثيق (١٢٨٦) اعتداء إرهابيا في هذه السنوات.

وترجح التقديرات أن الاعتداءات قد يكون عددها أكبر من الأرقام المذكورة، علما أن الإحصاءات تعتمد فقط على ما وثقته أجهزة أمن الاحتلال.

أظهرت المعيطات أنه في عام ٢٠١٩ نفذت عصابات المستوطنين ٣٦٣ اعتداء، أما في عام ٢٠٢٠ تم توثيق ٥٠٧ اعتداءات إرهابية، في حين سجل بالنصف الأول من العام الحالي ٤١٦ اعتداء، ومن المتوقع أن يتجاوز العدد بنهاية عام ٢٠٢١ إلى أكثر من ألف اعتداء.

وربط المتحدث باسم "كتلة السلام الآن" آدم كلير بين تضاعف اعتداءات المستوطنين وتكثيف نشاط عصابات "تدفيع الثمن"، الذي تصاعد عقب مقتل مستوطن خلال مطاردته من قبل دورية لشرطة الاحتلال قرب رام الله في كانون الأول ٢٠٢٠، وتجاهل الاعتداءات من قبل الحكومات الإسرائيلية التي اختارت عدم الصدام مع المستوطنين باعتبارهم كتلة انتخابية تحسم مفاوضات الائتلاف الحكومي.

وأوضح كلير أن تمادي المستوطنين في الاعتداءات يأتي في سياق صمت وحتى قبول من قبل المجتمع الإسرائيلي لهذه الاعتداءات والإجماع عليها بين الغالبية العظمى للتيارات والأحزاب السياسية الإسرائيلية، وهو القبول الذي يمنح لعصابات المستوطنين وتحديدا "شبيبة التلال" الضوء الأخضر لمواصلة الاعتداءات، خصوصا في ظل صمت مركبات الائتلاف الحكومي بخاصة حزب "ميرتس" المحسوب على تيار معسكر اليسار.

وعلى المستوى الأمني والعسكري، يعتقد المتحدث باسم "كتلة السلام الآن" أن اعتداءات المستوطنين تأخذ منحى تصاعديا كونها تحظى بدعم وحصانه من قبل جيش الاحتلال الذي لا

يحرك ساكنا لمنع هذه الاعتداءات ولردع المستوطنين عن مواصلة الهجمات العدائية ضد الفلسطينيين.

وأكد كلير أن المستوى العسكري لديه الصلاحيات لملاحقة المستوطنين وكبح الاعتداءات لكنه لا يقوم بذلك ويحصل على ضوء أخضر بمواصلة هذا النهج بظل صمت المستوى السياسي الإسرائيلي، وهو الموقف الذي عبر عنه رئيس الوزراء نفتالي بينيت برفضه القاطع للعودة لطاولة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ودعمه للمشروع الاستيطاني وإسقاطه لحل الدولتين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

نستعرض في تقرير الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الإسرائيلي لتسليط الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها دراسة إسرائيلية نشرها مركز "مدار" الفلسطيني تناولت الفرص والتحديات التي تنتظر أمن إسرائيل القومي مع بداية السنة العبرية الجديدة، صدرت هذه الدراسة عن "معهد السياسة والاستراتيجية" في جامعة رايخمان (مركز هيرتسليا المُتعدد المجالات سابقاً) والتي تشير إلى أن السنة الماضية قد اتّسمت باستمرار الواقع الاستراتيجي القائم في الضفة الغربية مقابل تغيُّر سلبي وتفاقُم التهديدات في ساحة غزة، هذا الى جانب تقرير آخر نشره ذات المركز " مدار" يشير الى أنه وبالتزامن مع افتتاح الدورة الشتوية في الكنيست وبالاستناد إلى مسح لمشاريع القوانين التي أُدرجت على جدول أعمال الكنيست في الدورة الصيفية الماضية (٣ أشهر)، فإنه يوجد ٨٨ مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال والاستيطان بعضها سيتم طرحه للتصويت عليه خلال فترة الدورة الجديدة.

كما أورد التقرير دراسة نشرها معهد "ميتفيم" (مسارات ـ المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية) في "كلية حايكين" للدراسات الجيو استراتيجية في جامعة حيفا، وذلك بمناسبة مرور عام واحد على إبراهام تلك الاتفاقيات مؤخراً تحت عنوان: "هل كانت اتفاقيات أبراهام حدثاً مُغَيِّراً للّعبة؟ ـ اختبار السنة الأولى"، نستعرضها أدناه: ـ

أ- دراسة جديدة حول التحدّيات الماثلة أمام أمن إسرائيل القومي: ما يجري في المجتمع العربي في الداخل تحدّ استراتيجي من الدرجة الأولى

أقرّت دراسة جديدة حول الفرص والتحديات التي تنتظر أمن إسرائيل القومي مع بداية السنة العبرية صدرت هذا الشهر عن "معهد السياسة والاستراتيجية" في جامعة رايخمان (مركز هيرتسليا المُتعدد المجالات سابقاً) والذي يُديره اللواء الاحتياط عاموس جلعاد- رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقًا، أن السنة العبرية الفائتة اتّسمت باستمرار الواقع الاستراتيجي القائم في الضفة الغربية مقابل تغيُّر سلبي وتفاقُم التهديدات في ساحة غزة.

وأضافت: "بينما استمرّت في الضفة الغربية الصيغة الأساسية التي سمحت لإسرائيل منذ أكثر من عقد باستقرار استراتيجي؛ أي المحافظة على الواقع المدني وتحسينه كقاعدة لهدوء أمني، الأمر الذي أدّى إلى الحيلولة دون وجود تعبئة جماهيرية واسعة للنضال ضد إسرائيل، ظهر في القطاع مسعى حماس المتواصل لتغيير قواعد المعادلة واللعبة ضد إسرائيل والاستمرار في تأجيج الوضع بواسطة العنف، وهو ما يزيد من إمكانية التصعيد في هذه الساحة. وثمّة أمر برز بصورة خاصة في عملية "حارس الأسوار"، وهو أن حماس تُبادر لأول مرة إلى الهجوم، وذلك على خلفية احتكاكات في الضفة الغربية والقدس من دون مواجهة مُسبقة في القطاع، الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن التسوية التي تُحاول إسرائيل الدفع بها قُدماً في الأعوام الأخيرة في مواجهة حماس، ويؤكّد أن زعيم هذه الحركة يحيى السنوار مُستعد للدفع قُدماً بأهداف أيديولوجية من خلال خرق التسوية (مستخدماً أسلوب التجربة والخطأ)، انطلاقاً من الافتراض أنه من الممكن في

الوقت الحالي العودة إلى الواقع الذي كان موجوداً قبل عملية "حارس الأسوار" من دون ضرر كبير أو تقديم تنازلات كبيرة، في الأساس في موضوع الأسرى والمفقودين."

ووفقاً للدراسة، فإنه في نظرة إلى الأمام يفرض هذا الواقع على إسرائيل الاستمرار في تعزيز سياستها الحالية إزاء الضفة الغربية، والتي أثبتت فعاليتها في مواجهة أزمات كبيرة (بينها عملية "حارس الأسوار")، ومن الممكن أن تبقى فعّالة في المدَيين القصير والمتوسط، لكنّها لا تُشكّل بديلاً عن تسوية دائمة في الضفة تعتمد على الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا السيناريو بدأ يبتعد مع التمازج الديمغرافي والجغرافي في الضفة الغربية، والذي يُقرّب الطرفين من واقع الدولة الواحدة.

وفي قطاع غزة، أضافت الدراسة، ننصح إسرائيل بالتخلّي عن النموذج الذي ترسّخ في الأعوام الأخيرة للتسوية في ظل الشروط الحالية. يبدو أن هذه التسوية لن تُثمر هدوءاً في المدى البعيد، وبدلاً من ذلك تؤدي إلى استمرار حماس في الاحتكاكات من دون وصولها إلى معركة واسعة النطاق، انطلاقاً من التقدير أنّ هذه الطريقة تُمكّنها من التوصّل إلى انتزاع إنجازات مدنية مهمة من إسرائيل. هذا النمط في سلوك السنوار ليس من المتوقّع أن يتغيّر، وهو ما يفرض على إسرائيل الاستعداد لسيناريو معركة ضد الحركة خلال وقت قريب. في هذا الإطار نوصي بإصلاح الفجوات التي ظهرت خلال عملية "حارس الأسوار"، وفي طليعتها قيام إسرائيل بمبادرة هجومية وإلحاق ضرر جسيم بقيادة حماس، والتمسّك بمواقف صارمة ضمن إطار بلورة التسوية المستقبلية وعدم التساهل كما جرى بعد عملية "حارس الأسوار" بشكل يمكن أن يُلحق الضرر بصورة الردع الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، أكّدت الدراسة أن المُنافسة الاستراتيجية المُتعاظمة بين إسرائيل وإيران، بالإضافة إلى وصول إدارة أمريكية جديدة، هما العاملان المركزيان اللذان بلورا النظام الشرق الأوسطي في السنة الماضية. وإلى جانب ذلك، هناك الساحة الفلسطينية القابلة للانفجار في قطاع غزة والضفة الغربية، وتقدُّم عمليات بناء القوة في حزب الله، وخصوصاً مشروع "السلاح الدقيق"، وانتهاء الحرب الأهلية السورية وتمركُز قوات إيرانية وروسية في سورية، والسباق الإقليمي على موارد الطاقة والنفوذ في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، والأزمة الاقتصادية العميقة في لبنان، وجائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية الإقليمية المُتعاظمة، وعودة تحدي الجهاد العالمي مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وكل ذلك يُجسّد حجم التغير في المنطقة وتداعياته على أمن إسرائيل القومي.

وأشارت إلى أن إعادة تركيز سلّم أولويات الأمن القومي الأميركي المصحوب بشعور مُتزايد بالأزمة في مواجهة التحدّي الذي تُمثّله الصين وروسيا للنفوذ الأميركي ازداد حدّة خلال الإدارتين الأميركيتين الأخيرتين. وازدياد المنافسة على بلورة نظام عالمي سرّع التوجه نحو شرق آسيا لدى الإدارة الحالية، وانعكس على سياستها وخطواتها في الشرق الأوسط. وضمن هذا الإطار، كان الانسحاب الأميركي من أفغانستان، الذي حظيَ بتأييد الحزبين الكبيرين في واشنطن، قبل كل شيء تعبيراً عن رغبة الإدارة الأميركية في التركيز على التهديدات الاستراتيجية المركزية التي تهدّد أمنها القومي. من ناحية أُخرى، اعتُبر هذا الانسحاب في الشرق الأوسط انتصاراً للمقاومة

وتعبيراً عن الصمود ضدّ الإمبريالية الأميركية، وهذا يُمكن أن يؤدي إلى زيادة ضغط إيران وداعش على القوات الأميركية في العراق وسورية بهدف تسريع خروجها من المنطقة. لذا، يتعيّن على الإدارة الأمريكية إعادة تفعيل ضماناتها لأمن حلفائها الإقليميين وبلورة سياسة متوازنة تتوزّع بين التركيز على المُنافسة الاستراتيجية في مواجهة الصين وروسيا، وبين الاستمرار في التوظيف في الشرق الأوسط من خلال كبح السياسة التآمرية لإيران في المنطقة. في المقابل، وكجزء من السياسة العامة الناتجة عن هذا النهج؛ تسعى الإدارة الأميركية للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، والذي تعتبره مصلحة استراتيجية حيوية يسمح لها مجدداً بالموازنة بين التزام واشنطن بتأمين الاستقرار والأمن الإقليميين وبين حاجتها إلى التفرّغ لمُعالجة مشكلات داخلية مُلحّة (الاقتصاد وكورونا)، وإلى المنافسة المحتدمة مع الصين وروسيا. إن إعلان الرئيس بايدن أمام رئيس الحكومة بينيت أنه سيمنع إيران من تطوير قدرة نووية، أو التحول إلى قوة نووية عظمى، ركّز على تعبير محدّد وضيق وهو تطوير سلاح نووي. في هذه المرحلة إيران تُحلّل جيداً الاستراتيجية الأميركية، ولا تسارع إلى العودة إلى الاتفاق النووي، وتعمل على تطوير قدرات تكنولوجية متطورة قادرة على استخدامها كورقة مقايضة في مفاوضات مستقبلية، وعلى تموضعها كدولة على عتبة النووي.

ضمن هذا السياق، قالت الدراسة إن على إسرائيل ترسيخ التزام الولايات المتحدة بأمنها من خلال توثيق التعاون الاستراتيجي والمُحافظة على التفوق النوعي وضمان دعمها لعمليات بناء القوة العسكرية. كما يجب على إسرائيل أن تحاول التأثير في المفاوضات في فيينا، وفي بلورة الاتفاق، من خلال العمل مع الإدارة الأميركية لا ضدّها، ومن خلال فهم سلّم الأولويات القومي الأميركي والأثمان المُحتملة للعلاقات بين الدولتين مع سيناريو مُعارضة إسرائيلية علنية لخطوات واشنطن. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز التحرك الأميركي رصيد إسرائيل في دول الخليج ومصر والأردن في معركة كبح النفوذ الإيراني، ويُساهم في تعميق التعاون الإقليمي.

وتابعت الدراسة أنه خلال السنة الماضية ارتفعت درجة الاحتكاك بين إسرائيل وإيران على خلفية استمرار إيران في مساعيها للتأثير والتمركز في المنطقة (العراق، سورية، اليمن، لبنان) بالإضافة إلى الاشتباكات العلنية في الساحة البحرية، وأدّى التقدّم في المشروع النووي إلى وصول طهران إلى مرحلة إشكالية بالنسبة إلى إسرائيل والمجتمع الدولي. في المقابل، بلورت إسرائيل مع الولايات المتحدة بنية إقليمية للجم إيران وردعها ("اتفاقات أبراهام")، وتحرّكت ضمن إطار المعركة بين الحروب في الساحة السورية للحدّ من التمركز الإيراني، وبحسب مصادر أجنبية، دفعت قدماً بعمليات سرية في إيران أدت إلى إبطاء التقدّم في المشروع النووي.

- **تغيّرات جذرية في المجتمع العربي في إسرائيل**: -

تقول الدراسة أن السنة الأخيرة انطوت على تغيّرات دراماتيكية في المجتمع العربي في إسرائيل على صعيد الأمن القومي الإسرائيلي، وبرز ذلك خلال أحداث أيار (في ظل عملية "حارس الأسوار") التي كشفت عن احتكاك عنيف بين العرب واليهود في الدولة، وتأثير غير مسبوق لسيناريوهات المعركة الفلسطينية فيما يجري وسط الجمهور العربي في إسرائيل. هذا إلى جانب تفاقُم الجريمة والعنف في المجتمع العربي، واللذين يكشفان فقدان سيطرة الدولة على أجزاء كبيرة

من هذا المجتمع (وخصوصاً في الجنوب)، بالإضافة إلى تهديد انزلاق العنف على خلفية إجرامية في المجتمع العربي إلى عنف أمني (برزت بشائر ذلك في أحداث أيار). على المستوى الداخلي؛ تعكس ظاهرة العنف مشكلات أساسية تدل على عدم اندماج الجيل العربي الشاب في إسرائيل وخسارة الزعامة السياسية والجماهيرية العربية نفوذها.

وأشارت إلى أن ما يجري في المجتمع العربي يحوّله إلى تحدّ استراتيجي من الدرجة الأولى، وهذا يتطلّب رداً مُتعدّد الأبعاد. من جهة، المطلوب من الدولة بذل جهد واسع على صعيد فرض القانون، وخصوصاً في مُحاربة العصابات الإجرامية والسلاح في المجتمع العربي. من جهة ثانية، يجب تقديم جواب على الضائقة المدنية العميقة التي تشكل "مُستنقعاً" لنشوء جزء كبير من مشكلات الجمهور العربي. ضمن هذا الإطار، بالإضافة إلى زيادة تخصيص الميزانيات لمصلحة الجمهور العربي، المطلوب الدفع قدماً بمشاريع تهدف إلى تحسين وضع الجيل الشاب وكذلك العلاقة المشحونة بين الجمهور العربي وبين الشرطة وتوسيع مشاركة العرب فيها.

- **<u>لبنان</u>**:-

تطرّقت الدراسة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية المُتعدّدة الأبعاد في لبنان فقالت: تتسارع عمليات التفكّك السياسي التي تتجلّى في الخلل في أداء عمل وزارات الحكومة وفُقدان القدرة على الحُكم والضرر الفادح الذي لحق بنوعية حياة المواطنين (في الكهرباء والسلع الأساسية والدواء وارتفاع كبير في مستوى الفقر وغيره). وفي ظلّ هذه الظروف القاسية، يعمل حزب الله بدعم من إيران على ترسيخ وتوسيع قبضته على الدولة من خلال المساعدة الإنسانية والتزوّد بالطاقة (النفط). التدهور العام لا يمنع إيران وحزب الله من مواصلة وتسريع عمليات بناء القوة العسكرية، وخصوصاً مشروع الصواريخ الدقيقة، من أجل ترسيخ معادلة ردع في مواجهة إسرائيل، والدفع قدماً بالاستعدادات للمعركة المقبلة. صحيح أنه ليس من مصلحة حزب الله فتح مواجهة عسكرية مع إسرائيل في ضوء الوضع الصعب في لبنان والأثمان التي يمكن أن يدفعها في الساحة الداخلية، لكن احتمال التصعيد في حال حدوث سيناريو هجوم إسرائيلي استباقي ضد مشروع تعاظُم القوة في لبنان يبقى عالياً إزاء الحساسية التي يُظهرها الحزب حيال تآكل المعادلة القائمة. بناءً على ذلك؛ يتعيّن على إسرائيل لجم عملية تعاظُم القوة في لبنان حتى ولو كان الثمن القيام بمُخاطرة ضمن إطار المعركة بين الحروب في سورية. إن القيام بعملية جريئة توضح لنظام الأسد ثمن تأييده لحزب الله، وتدقّ إسفيناً بين المصلحة السورية (إعادة إعمار سورية) والمصلحة الإيرانية (بناء القوة ونقل قدرات) سيرفع من مستوى التوتر واحتمال التصعيد، ويُمكن أن يؤدّي إلى تغيير في سلوك اللاعب السوري بصورة تتماشى مع المصلحة الإسرائيلية. ضمن هذا الإطار، يُشكل التنسيق الاستراتيجي والسياسي مع الروس مصلحة حيوية، والمطلوب تعزيزه من أجل المحافظة على الحرية العملانية للجيش الإسرائيلي في هذه الساحة.

وعلى صعيد الدولة اللبنانية، وفي ضوء الأزمة العميقة والتفكّك السياسي، يجب على إسرائيل دفع المنظومة الإقليمية والدولية نحو دعم القوى المعارضة للنفوذ الإيراني والقادرة على الحدّ من نفوذ إيران المُتعاظم في لبنان ووضع قيود على تعاظُم قوة حزب الله.

ب- مع افتتاح الدورة الشتوية: ٨٨ مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال على أجندة الكنيست الإسرائيلي: -

افتتح الكنيست الإسرائيلي في الرابع من تشرين الأول دورته الشتوية، التي من المُفترض أن تستمرّ ستّة أشهر، وهي الدورة الأطول من بين دورتي البرلمان السنوية. وستكون هذه الدورة امتحاناً جدّياً لمدى تماسك الائتلاف الحكومي الحالي، وقدرته على تحدّي المعارضة غير المتماسكة، وأيضاً قدرته على عدم إحداث تشقّقات في الائتلاف، والمهمة الأكبر الماثلة أمام الحكومة هي تمرير الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل.

وتبيّن من مسح لمشاريع القوانين التي أُدرجت على جدول أعمال الكنيست في الدورة الصيفية الماضية (٣ أشهر)، وجود ٨٨ مشروع قانون عنصرياً وداعماً للاحتلال والاستيطان على الأقل، وعدد منها سيتم طرحه للتصويت عليه خلال فترة الدورة الجديدة.

وحتى الآن لا يبدو أنّ إقرار الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، سيكون سبباً لإسقاط الحكومة، حيث أنه لم تسقط أي حكومة بسبب خلاف حول توزيع الميزانية العامة إلى الآن، وقد نجحت هذه الحكومة في تمرير الميزانية بالقراءة الأولى في الكنيست، مطلع شهر أيلول الماضي، بسهولة ودون عقبات من الائتلاف. ورغم هذا، فإنّ هذه المهمّة لن تكون سهلة أمام الحكومة، وستُظهر أزمات محدودة، وقابلة للحلّ، حتى تستطيع الحكومة مواصلة عملها، هذا إذا لم تحدث مفاجآت جديدة.

كذلك، وفي فترة الدورة الشتوية، سيكون هناك بعض التحدّيات التي لا يُمكن إغفالها أمام الحكومة، بالذات في مجال التشريعات؛ فالحكومة التي ترتكز على أغلبية هشّة سيكون من الصعب عليها تمرير قوانين خلافية، كتلك التي تسعى كتل اليمين الاستيطاني لمعارضتها من باب المُناكفة، لإظهار الحكومة ضعيفة، كما جرى مع تمديد سريان القانون الذي يحرم العائلات الفلسطينية من لمّ الشمل.

التحدي الآخر، ولربما لن يكون كبيرًا، هو مبادرات كُتل المعارضة من اليمين الاستيطاني لطرح مشاريع قوانين ذات طابع عنصري وداعم للاحتلال والاستيطان، لغرض شقّ الائتلاف، إلّا أنه، وكما ذُكر في تقارير سابقة، فإن تصويت كتل المعارضة تلك ضدّ تمديد سريان قانون الحرمان من لمّ الشمل، ألغى حرج نواب اليمين الاستيطاني في الائتلاف الحاكم، إذا ما صوتوا ضد مشاريع المعارضة.

فيما يتعلّق بالموقف من هذه القوانين العنصرية، فإن القائمة المشتركة ستصوّت ضدّها، الأمر الذي سيزيد من النسبة المُعارضة لهذه القوانين؛ ٥٣ مقابل ٦٧ نائباً، في حال بقي الائتلاف متماسكاً.

- **٨٨مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال**: -

في تلخيص أجراه في مركز "مدار" ضمن مشروع الراصد القانوني والسياسي للدورة الصيفية التي انتهت في مطلع شهر آب الماضي، فإنّ أعضاء الكنيست من كتل اليمين الاستيطاني، واليمين بشكل عام، قدّموا على الأقل ٨٨ مشروع قانون عنصرياً وداعماً للاحتلال والاستيطان، منذ مطلع شهر أيار الماضي ٢٠٢١، وحتى مطلع شهر آب الماضي، وهي الدورة الصيفية الأولى للكنيست. هذا العدد يُسجّل ذروة جديدة في انهماك النواب وتسابقهم على طرح قوانين شديدة العنصرية، ومنها ما لم يتم طرحه سابقاً، الأمر الذي يعكس حالة التطرّف المستفحلة في الشارع الإسرائيلي عموماً، وفي الكنيست على وجه التحديد.

يُمكن القول، وبناءً على التقارير الدورية التي بدأنا في مركز "مدار" بإصدارها بعد انتخابات ٢٠١٥، ضمن مشروع رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، أن هذه الفئة من القوانين تشهد ذروتها، فمثلا؛ في العام البرلماني الأول للدورة البرلمانية الـ ٢٠ (٢٠١٥-٢٠١٩)؛ أي العام البرلماني الذي يشمل الدورتين الصيفية والشتوية، بادر النواب وحكومتهم إلى ٦٦ مشروع قانون عنصرياً وداعماً للاحتلال، وقد أشرنا في ذلك التقرير الدوري الأول إلى أن ذلك يُسجّل ذروة غير مسبوقة في عدد مشاريع القوانين؛ حيث أن الكنيست أقرّ في العام البرلماني الأول المذكور ست قوانين بشكل نهائي، عدا عن القوانين التي دخلت مسار التشريع، وانتهت الولاية الـ ٢٠ للكنيست (أربع سنوات) بطرح قُرابة ٢٤٠ مشروع قانون من هذه الفئة، من النواب والحكومة، تم إقرار ٤١ قانوناً منها بشكل نهائي، وهذا أيضاً مثّل أيضًا ذروة غير مسبوقة منذ العام ١٩٤٨.

وحتى نهاية الدورة الصيفية، وبعد مرور ثلاثة أشهر على بدء السماح للنواب بطرح مشاريع قوانين على جدول أعمال الكنيست، قدّم النواب ٢١٨٦ مشروع قانون في مواضيع مُختلفة، اتضح وجود ٨٨ مشروع قانون من بينها تنتمي لهذه الفئة. وفي الإحصاء الذي أجريناه، تبيّن أن ٢٥ مشروع قانون منها يتحدّث عن "الضم المباشر" لأنحاء مختلفة في الضفة الغربية المحتلّة، و١٠ قوانين تتحدّث عن "الضم الزاحف". تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين مكرّرة، لذلك، نقوم بإدراجها في صفحة رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، في الموقع الرسمي لمركز "مدار"، بهدف عرض حجم الحراك البرلماني حول كل القوانين التي تنتمي لهذه الفئة، من باب التوثيق؛ إذ يُوضّح عدد النواب الذين يُشاركون في ذلك من جهة، ولأنه ليس من المعلوم أياً من تلك المشاريع سيحاول المُبادر/ة عرضه لبدء مسار التشريع فيه من جهةٍ أخرى.

في المبادرة لقوانين الضمّ، نرى أن بعضهم أصبحوا وزراء، علمًا أن غالبية المبادرون من كتل اليمين الاستيطاني، باستثناء كتلة "إسرائيل بيتنا"، التي قد تكون لها مبادرة بهذا الشأن لاحقاً، ولكن حتى نهاية الدورة الصيفية لهذا العام، لم يُسجّل أيّ من نوابها مُبادرة أو مُشاركة في مبادرة لقوانين "الضم."

الأمر البارز في مشاريع قوانين "الضمّ المباشر" هو المشاركة الواسعة لنواب كتلتي المتدينين المتزمّتين؛ الحريديم (شاس ويهودوت هتوراة)، وهذا كان قائماً في السنوات القليلة الأخيرة أيضًا،

وهذه المشاركة آخذة في الاتّساع، فقد برز في هذه المبادرات مشروع القانون الذي قدّمه الزعيم السياسي لحركة "شاس"، الوزير السابق آرييه درعي، من خلال طرح مشروع قانون لضمّ منطقة غور الأردن، ومعه ٢٧ نائباً مشاركين له (كلّ نواب "كتلة شاس") وعددهم بالمُجمل مع درعي ٩ نواب، و١٥ نائباً من كتلة الليكود، وثلاث نواب من كتلة "الصهيونية الدينية."

إجمالاً؛ إن كتلتي الحريديم تتوغلان أكثر فأكثر في سياسات اليمين الاستيطاني، وتشاركان في السنوات الأخيرة في سلسلة مبادرات لقوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان، بما في ذلك العقوبات الجماعية. وفي الولاية الجارية، نرى أيضاً مبادرات فيها تمييز عنصري ضدّ الفلسطينيين في إسرائيل، لكن مبادرة آرييه درعي بالذات، تكتسب أهمية هنا، بسبب مكانة الأخير المتقدّمة في الحلبة السياسية ككل، حيث أنها لم تأتِ من فراغ، ولا كمبادرة إعلان موقف؛ فمبادرة درعي، وبالذات فيما يتعلّق بغور الأردن، تهدف إلى تحدي الائتلاف الحاكم؛ في الوقت الذي تدعو البرامج السياسية لأحزاب ٤٤ نائباً فيه من أصل ائتلاف يضم ٦١ نائباً إلى "ضم" منطقة غور الأردن المحتلة في الضفة لتكون جزءاً من إسرائيل (كتل: "يوجد مستقبل"- ١٧ نائباً، و"أزرق أبيض"- ٨ نواب، و"إسرائيل بيتنا"- ٧ نواب، و"يمينا"- ٦ نواب (من دون النائب المنشق المؤيد بطبيعة الحال)، و"أمل جديد"- ٦ نواب). لذلك، من المتوقّع أن نرى درعي يطرح هذه المبادرة لاحقاً على الهيئة العامة للكنيست، في حال قرّر تصعيد المواجهة مع الحكومة التي يُعارضها ويتخوّف من سياساتها المالية تجاه مؤسسات الحريديم الدينية والتعليمية وغيرها.

أما قوانين "الضم غير المباشر"، فغالبيتها جاءت لتسدّ "الثغرة القانونية" التي نشأت بعد أن قرّرت المحكمة العليا عدم دستورية ما يُسمى "قانون التسوية"، وهو قانون سلب ونهب الأراضي الفلسطينية التي استولى عليها المستوطنون وأقاموا عليها بؤراً استيطانية، أقرّه الكنيست في شهر شباط ٢٠١٦، وألغته المحكمة العليا بعد ثلاث سنوات من يوم إقراره، بعد أن تم تقديم عدّة التماسات ضدّه. جدير بالذمر أن توقيت قرار المحكمة العليا لم يكُن صدفة؛ فقد جاء بعد أسابيع قليلة من إعلان إدارة دونالد ترامب يوم ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩، عمّا تُسمى "صفقة القرن"، التي تفسح المجال أمام الحكومة الإسرائيلية لضمّ أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة المحتلّة، ولو تم تطبيق ما ورد فيها لكان "قانون التسوية" زائداً حينها. وبعد أن تعثّر تطبيق تلك "الصفقة"، يُبادر نواب اليمين الاستيطاني إلى سلسلة مشاريع قوانين، تهدف إلى تجميد كل القرارات القضائية أو الإدارية، التي صدرت ضدّ بعض البؤر الاستيطانية، إلى حين أن تقوم الحكومة بالبتّ بشأنها.

أما بخصوص ما تبقّى من قوانين "الضم غير المباشر"، فنرى أن أحدها يُنظّم مسألة منح أو عدم منح الإقامة أو المواطنة للفلسطينيين في المناطق التي ستضمّها إسرائيل، وأيضاً فرض أنظمة قانونية إسرائيلية على جوانب الحياة في الضفة، وعلى المسجد الأقصى المبارك، والحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. وهناك أيضًا قانون يُلغي ما تُسمّى بـ "الإدارة المدنية"، ونقل صلاحياتها للحكومة مباشرة، وآخر يقضي بإقامة محكمة خاصة للبتّ في قضايا الأرض في الضفة الغربية المحتلّة.

من بين فئة القوانين هذه، هناك ١٨ مشروع قانون ينصّ على تشديد العقوبات، وفرض عقوبات جماعية على أهالي المقاومين، وأيضاً عقوبات مالية واقتصادية، وغيرها من القوانين؛ فقد تم

طرح ٨ مشاريع قوانين تدعو إلى طرد عائلات المقاومين الفلسطينيين خارج "الوطن"، خاصّة كل من يُظهر دعمه وتأييده لابن العائلة، الذي أدانته المحاكمة العسكرية بما تصفه إسرائيل وفق قاموسها بـ "الإرهاب". ومن هذه القوانين ما يدعو إلى إلغاء مواطنة المقاوم، وهذا يتعلّق بالفلسطينيين في إسرائيل، أو إلغاء الإقامة، وهذا يتعلّق بأهالي القدس، وقوانين أخرى تدعو إلى الطرد خارج فلسطين التاريخية، جدير بالذكر أن مثل مشاريع القوانين هذه ظهر في الولاية الـ ٢٠ بكثرة.

تم طرح ٥ مشاريع قوانين تدعو إلى اتخاذ إجراءات عقابية اقتصادية ضدّ عائلة المقاومين، مثل مصادرة الأموال، أو مصادرة المخصّصات التي تصل العائلة من السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير، والحرمان من المخصّصات الاجتماعية، وهذه الأخيرة حالة متعلّقة بأهالي القدس المحتلة والفلسطينيين في إسرائيل. وقانون واحد من هذه القوانين الخمس يدعو إلى مصادرة صندوق التقاعد الخاص بالمقاوم، وهو قانون يحتاج لتعديلات على قانون التقاعد في حال دخل مسار التشريع.

وطرح مشروعا قانونين يهدفان لرفع القيود على فرض حكم الإعدام على المقاومين الفلسطينيين تحديداً، ما يعني أن سريان قانون الإعدام في حالة القتل على خلفية سياسية وقومية سيقتصر على الفلسطينيين دون سواهم. وحكم الإعدام قائم في قانون المحاكم العسكرية الإسرائيلية، ولكن قانون الإعدام يتطلّب إجماع هيئة القضاة الثلاثة في المحكمة، ولم يصدر قرار نافذ بالإعدام في إسرائيل من مطلع سنوات الخمسين، حينما كان قانون الإعدام موجوداً في القانون المدني.

كما وطُرحت مشاريع قوانين تحاول تضييق احتمالات ترشّح العرب من القوى الوطنية للكنيست، من خلال إضافة شروط أقسى من تلك القائمة، وتتعلّق بشرعية المقاومة الفلسطينية. وهناك مشروع قانون بادر له من بات وزيراً للعدل وقدّمه حين كان نائباً، الوزير جدعون ساعر، والذي يضع فيه ثقل قرار السماح بمشاركة قائمة انتخابية بيد لجنة الانتخابات المركزية المكونة من الكتل البرلمانية التي شكّلت الكنيست المنتهية ولايته، في حين يكون من الصعب على المحكمة العليا نقض قرار اتخذته اللجنة، إذ يطلب القانون أن تكون هيئة القضاة لا تقل عن ٩ قضاة من أصل ١٥ قاضياً، وأن قرار النقض يكون بأغلبية ثُلثي هيئة القضاة، استناداً لتركيبة المحكمة العليا التي باتت بغالبيتها من اليمين واليمين المتشدّد.

كذلك فإن أحد القوانين يُحاول حرمان الفلسطينيين في إسرائيل والقدس المحتلّة من رفع العلم الفلسطيني، تحت صيغة "منع رفع أعلام دول وكيانات سياسية ليست ودية!"

- **المُبادرون للقوانين**: -

بدأ إدراج مشاريع القوانين رسمياً على جدول أعمال الكنيست في مطلع شهر أيار، أي بعد شهر على بدء الولاية البرلمانية الـ ٢٤، بموجب الأنظمة التي تتطلّب وقتاً حتى تصادق طواقم الاستشارة القضائية على مشاريع القوانين، ثم ضمان وجود هيئة رئاسة كنيست حتى تُصادق على القوانين ومنحها رقماً تسلسلياً. ومن المهم الإشارة إلى أن إدراج مشاريع القوانين هي عملية إيداع في

الكنيست، ولا يعني ذلك أن كل مشاريع القوانين التي يتم إيداعها ستصل ذات يوم إلى الهيئة العامة للكنيست والدخول إلى مسار التشريع.

كما ذكرنا سابقاً، فقد مرّ ٨٢ يوماً- من يوم الانتخابات- حتى صوّت الكنيست على حكومة جديدة، وخلال هذه الفترة انتقل تكليف تشكيل الحكومة من بنيامين نتنياهو إلى يائير لبيد. وغالبية الفريق الذي يجلس اليوم في الحكومة كان في صفوف المعارضة، أو أن نوابه لم يكونوا واثقين من توليهم مناصب وزارية لاحقاً. لذا نرى بين المبادرين من باتوا وزراء، ومنهم وزراء الصف الأول في الحكومة، مثل من أصبح وزير العدل جدعون ساعر، ووزيرة الداخلية أييليت شاكيد، وغيرهما. وبحسب أنظمة الكنيست، فإنه لا يجوز للوزير أو نائب الوزير أن يُقدّم مشاريع قوانين خاصّة، لذلك؛ فإن مشاريع القوانين التي قاموا بتقديمها، تُصبح على اسم شركائهم في مبادرة القوانين، إذا لم يتولوا مناصب وزارية هم أيضاً. يبقى القول أن المبادرات لمشاريع القوانين تعكس عادة أجندة النائب على جميع المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبضمنها ما يتعلّق بمسألة الحريات وأسس النظام الديمقراطي

ج-دراسة إسرائيلية جديدة: اتفاقيات أبراهام أثبتت أنها حدث مغيّر لقواعد اللعبة لكنها لم تعزّز ردع إيران!

صحيح أن السنة هي فترة زمنية قصيرة للغاية في سياق رصد وتقصي التحولات الجيو سياسية الواسعة والعميقة، لكنّ بعض الآثار قد تظهر في غضون فترة أقصر من تلك بكثير، بل قد يكون بعضها فورياً أيضاً. هذا ما يمكن قوله، بدرجة عالية من الدقة في التشخيص والتقييم، عن "اتفاقيات أبراهام" التي تمثل تأثيرها الفوري الجليّ، أساساً، في تقويض مكانة المقاطَعة العربية ضد إسرائيل، وهو ما نجمت عنه تأثيرات عديدة مختلفة ظهرت بصورة واضحة خلال السنة الأولى من عمر هذه الاتفاقيات"- هذه هي الخلاصة المركزية التي تسجلها دراسة جديدة أجرتها د. موران زاغا، الباحثة في معهد "ميتفيم" (مسارات ـ المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية) وفي "كلية حايكين" للدراسات الجيو استراتيجية في جامعة حيفا، وذلك بمناسبة مرور عام واحد على إبرام تلك الاتفاقيات ونشَرها معهد "ميتفيم" مؤخراً تحت عنوان: "هل كانت اتفاقيات أبراهام حدثاً مُغَيِّراً للّعبة؟ ـ اختبار السنة الأولى".

يشار إلى أن "اتفاقيات أبراهام" هو الاسم الرسمي الذي أُطلق على اتفاقيتي التطبيع اللتين جرى إبرامهما، برعية أميركية، بين دولة إسرائيل وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة (في ١٣ آب ٢٠٢٠) ثم دولة البحرين (في ١١ أيلول ٢٠٢٠). أما مصطلح "مُغَيِّر للعبة" فمأخوذ من مجال العلوم السياسية ويُقصد به توصيف حدث كاسر للمسلمات المعتمَدة والقواعد المعمول بها في العلاقات الدولية أو ضمن منظومة دولتية محددة. أما القاعدة المعنية التي يجري الحديث عن كسرها و/ أو تغييرها هنا، تحديداً، فهي نهج "المقاطعة العربية" ضد دولة إسرائيل، ولو في جانبه الرسمي المعلن فقط علماً بأنه مُخترَق تماماً في الجانب الفعلي التنفيذي، منذ سنوات عديدة جداً.

لدى التوقيع على هذه الاتفاقيات، انقسم الباحثون الذين رغبوا في المشاركة في هذا التحدي الفكريّ (المتمثل في السؤال أعلاه: هل ستكون الاتفاقيات حدثاً مُغيّراً للعبة؟) إلى مجموعتين: كان أعضاء المجموعة الأولى يميلون إلى تقزيم أهمية الحدث والاعتقاد بأن لا جديد في الأمر لأنه ليس سوى استمرار لعلاقات كانت قائمة من قبل، ولو بصورة غير رسمية وعلنية. واعتبر هؤلاء الباحثون دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين دولتين هامشيتين لا تملكان تأثيراً جدياً على الأحداث والتطورات في الشرق الأوسط. واعتقد كثيرون من أعضاء هذه المجموعة أن تلك الخطوة، أي إبرام تلك الاتفاقيات، يعكس المزيد من الإقصاء للقضية الفلسطينية.

أما الباحثون أعضاء المجموعة الثانية فقد تنبأوا بأن يكون لتلك الاتفاقيات "أثر مستقبلي جدي" على "دول أبراهام" الثلاث نفسها (الإمارات العربية المتحدة، البحرين وإسرائيل) وربما على الشرق الأوسط برمّته، أيضاً. وكان هؤلاء يؤمنون بأن "قواعد اللعبة القديمة في الشرق الأوسط سوف تتعرض لهزة، على الأقل، بفعل دخول إسرائيل إلى عمق العالم العربي" (وكأنها لم تكن كذلك من قبل!). ورأى هؤلاء الباحثون، على سبيل المثال، أن إيران وتركيا سوف تفقدان كثيراً من وزنهما وتأثيرهما مقابل "الكتلة المناوئة" الآخذة في الاتساع، وأن إسرائيل لا بد أن تعزز وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وأن تحالفات إقليمية جديدة سوف تنجح في سد الفراغ الذي خلّفته الولايات المتحدة في المنطقة. وكان بين هؤلاء الباحثين من ادعى بأن الاختراقة التي تحققت في علاقات إسرائيل مع العالم العربي سوف تقود أيضاً إلى اختراقة في علاقاتها مع الفلسطينيين. وكان ادعاؤهم هذا مبنياً على الافتراض بأنه بالإمكان، عبر كسر المسلمات، إنشاءُ واقع جديد ووضعُ معادلة جديدة تقول إن "العالم العربي أولاً" ثم الفلسطينيين، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تكوين علاقات جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين عبر وسطاء إقليميين أيضاً، وليس عبر الوسطاء الغربيين فقط.

- **نظرة لاحقة: الاتفاقيات أحدثت تغييراً جوهرياً**:-

اليوم، بعد سنة من التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات، بنظرة أوسع بكثير من تلك التي تزامنت مع إبرام الاتفاقيات وبالبناء على الكم الهائل الذي تجمع من المعلومات والمعطيات خلال السنة الأولى من عمرها، أصبح بالإمكان بلورة رؤية مركّبة حيال السؤال المركزي المذكور أعلاه. وعليه، تقول مُعدّة هذا البحث الجديد إن المناقشات التي أجرتها حول هذا الموضوع بعد مرور سنة على إبرام تلك الاتفاقيات أفرزت جملة من "التبصرات المثيرة"، كما وصفتها، مُشيرةً إلى أن المشاركين في تلك المناقشات كانوا، في غالبيتهم الساحقة، أشخاصاً ضالعين، بدرجات مختلفة، في العلاقات بين إسرائيل والدول الخليجية، باحثين فيها أو مهتمين بها.

من بين المشاركين الستة والخمسين في المناقشات، قال ٤٠ مشاركاً إن الاتفاقيات قد غيّرت قواعد اللعبة فعلاً، بينما نفى ذلك ١٠ مشاركين واعتمد ٦ آخرون موقفاً وسطياً مدّعين بأن الأمر معقّد أو أن التأثير مؤقت فقط. معنى ذلك، أن أغلبية ساحقة تزيد عن ٧٠ بالمئة من المشاركين يعتقدون بأن تأثيرات اتفاقيات أبراهام قد أحدثت تغييراً جوهرياً. ومن خلال الشروحات التي قدمها بعض المشاركين لإجاباتهم، يمكن الإشارة إلى أن التغيير قد طال مجالات مختلفة: تغيير في

الوعي، تغيير المعادلة حيال الفلسطينيين، خلق نموذج من السلام الدافئ، تكريس التطبيع في الشرق الأوسط وتعزيز سيرورته، الانتقال من العلاقات السرية إلى العلاقات العلنية وغيرها.

محورَت الباحثة مقالتها التي لخصت البحث ونتائجه حول الانعكاسات السياسية المباشرة التي أحدثتها اتفاقيات أبراهام على المنطقة بصورة عامة، لكن على الدول الموقعة على الاتفاقيات بصورة أكثر تخصيصاً وتحديداً، من خلال التركيز على التأثيرات التي غيرت المفاهيم وقواعد اللعبة أو التي تعيد من جديد تعريف العلاقات المتبادلة في المنطقة. وبناء على ذلك، ترسم الباحثة صورة تعكس تغييراً للواقع على صعيد وطني وتأثيراً جوهرياً، لكن ليس غير قابل للعكس، على الشرق الأوسط برمّته، كما تبين أن هذه الاتفاقيات لم تُحدث أي تغيير يُذكر على الموقف من القضية الفلسطينية، علماً بأن الاتفاقيات ذاتها والعلاقات المتشكلة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين لم تتبلور في فراغ، بل كانت ثمة أحداث هامة أخرى قد حصلت خلال السنة المنصرمة وحملت معها، بالتأكيد، تأثيرات مختلفة على قواعد اللعبة الوطنية والإقليمية، بما فيها تغيير الحكومة الإسرائيلية، تغيير الإدارة الأميركية والعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ("حارس الأسوار"/ "سيف القدس").

تجزم الباحثة بأن الاتفاقيات قد أحدثت تغييرات جدية في القواعد السياسية على الصعيد الوطني في الدول الأطراف، وتسهب في شرح هذه التغييرات على النحو التالي:

إسرائيل ـ أحد الانعكاسات الأولى لهذا الاتفاقيات تمثل في ازدياد شرعية إسرائيل في العالم العربي. فبعد سنوات عديدة من العزل السياسي، المقاطعة العربية، عدم الاعتراف بها وبسيادتها، اتفاقيات السلام التي أُفرِغت من مضمونها والعلاقات التي ظلت طي السرية والكتمان، اضطراراً، تلقت إسرائيل دفعة تعزيز قوية لمكانتها في الشرق الأوسط، وهو ما لا يمكن الاستهانة به إطلاقاً. أما الشرعية التي حظيت بها إسرائيل فقد كانت مزدوجة مضاعفة: اعتراف علني من جانب الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات واعتراف علني تجسد في الدعم الذي حظيت به الاتفاقيات من دول عربية أخرى في الشرق الأوسط، من بينها عُمان والسعودية مثلاً. ومما لا شك فيه أن ثمة لهذا التطور دلالات وانعكاسات بعيدة الأثر، سواء في مجالي التجارة والسياحة أو غيرهما، غير أن مركّب الشرعية يفوق الانعكاسات الأخرى كلها من حيث الأهمية.

ثمة نتيجة "لا تقل دراماتيكية"، كما تصفها الباحثة، هي أن إسرائيل "أثبتت أنها، في إطار هذا الواقع المستجدّ، معنية بأن تكون جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط؛ وهو ما تجسد في التغييرات، المفاهيمية والمؤسساتية، الجوهرية التي حصلت في مؤسسات السلطة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة خلال السنة الماضية، وهو ما ترك بصماته على كل المجالات والمنظومات. فقد لاءمت الدوائر الحكومية المختلفة، وكذلك الأجهزة الأمنية والمؤسسات الجماهيرية، نفسها لتكون قادرة على إدارة العلاقات مع الشرق الأوسط "الجديد" من خلال تغييرات بنيوية عديدة، إضافة إلى تحفيز العديد من المصالح التجارية الخاصة على رؤية القدرات الكامنة في فتح السوق الإسرائيلية على الشرق الأوسط وإجراء تغييرات بنيوية واستراتيجية تتناسب مع هذا الهدف وتخدمه وهو ما يجتمع ليشكّل في المحصلة 'ثورة حقيقية في النظرة الإسرائيلية'"، كما تصفها الباحثة.

على الصعيد المفاهيميّ، تقول الباحثة إن "إسرائيل عادت لتتحدث بمصطلحات السلام، على الرغم من كونه (السلام) "مصطلحاً مشحوناً وملتبساً". ذلك أن أي مسؤول سياسي رفيع في إسرائيل لم يدل بحديث جدي في مسألة السلام طوال العقدين الأخيرين، بينما "عادت إسرائيل الآن لتقع في غرام فكرة السلام من جديد"، إذ أن "الانشغال بالسلام، بل بالسلام الدافئ، أصبح عابراً للأحزاب والفئات الآن" وأصبحنا نشهد "ازدهاراً للاهتمام الإسرائيلي بالثقافة الإسلامية وبتعلّم اللغة العربية."

لكن هذه الاتفاقيات أدت، في المقابل، "إلى تعميق الصدع بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي في داخل إسرائيل، علاوة بالطبع على الإسفين الذي دقته بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، نظراً لشعور الفلسطينيين بأن هذه الاتفاقيات جاءت على حساب قضيتهم."

على الصعيد الاقتصادي، عادت الاتفاقيات على إسرائيل بفوائد جمّة وعلى مستويات مختلفة. فقد بلغ حجم التداول التجاري (التصدير والاستيراد) بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، حتى حزيران ٢٠٢١، أكثر من ٣٥٤ مليون دولار، بينما بلغ إجمالي جميع الأنشطة التجارية بين الدولتين أكثر من ٥٧٠ مليون دولار. وبهذا، أصبحت دولة الإمارات، في غضون أقل من عام واحد، واحدة من الدول العشرين الأنشط والأكثر تجارة مع إسرائيل.

دولة الإمارات ـ مثلت اتفاقيات أبراهام، في رأي الباحثة، نقطة تحول في السياسة الخارجية الإماراتية جسدت، بشكل واضح، نوعاً من الاستقلالية الإماراتية عن "الوصاية السعودية" ودرجة عالية من الثقة بالنفس في إدارة سياساتها الخارجية. وتضيف زاغا: "حتى لو اعتمدنا الفرضية المرجحة القائلة إن قرار الإمارات لم يكن ليصدر بدون موافقة النظام الحاكم في الرياض، أو بدون علمه واطلاعه على الأقل، إلا أن هذا لا ينتقص شيئاً من حقيقة التغيير الجوهري في السياسة الإماراتية الخارجية والمتمثل في اعتماد نهج مستقل، بل رفعه إلى مستوى جديد غير مسبوق. فقد تصرفت دولة الإمارات في هذا الموضوع كدولة تتمتع بدرجة كافية من القوة تؤهلها للصمود في هذه الهزة المترتبة على كسر المسلمات الإقليمية في العالم العربي وتحمل تبعاتها".

البحرين ـ لم تُحدث اتفاقيات أبراهام تغييراً جوهرياً في المفاهيم السياسية الأساسية التي تعتمدها دولة البحرين ولا في طبيعة سلوكها السياسي. ذلك أن حكام البحرين ـ كما توضح الباحثة ـ كانوا على الدوام إيجابيين بشكل واضح تجاه إسرائيل مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، بما فيها دولة الإمارات. فإضافة إلى التصريحات العديدة التي صدرت عن مسؤولين رسميين في البحرين بشأن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها والتلميحات العديدة بشأن إمكانية تطبيع العلاقات معها، عقد الملك البحريني ووزير خارجيته لقاءات عديدة مع ممثلي اليهود في البحرين ونقلوا عبرهم رسائل إيجابية إلى القيادات السياسية الإسرائيلية، ولذا فقد كانت الاتفاقية بين إسرائيل والبحرين استمراراً "طبيعياً" للتوجه الواضح، أكثر بكثير مما كان عليه توجه الإمارات التي حرصت على التكتم على أية اتصالات مع مسؤولين إسرائيليين وعلى نواياها المستقبلية. وبهذا المعنى، لا يمكن الحديث عن أي تغيير جوهري في السياسة البحرينية في إبرام اتفاقيات أبراهام.

- **تطورات إقليمية معاكسة للتوقعات والتأملات**:-

في المحصلة النهائية، ترى الباحثة أن تأثيرات اتفاقيات أبراهام على المستوى المحلي الخاص بالدول الشريكة كانت "مغيّرة للواقع ومغيّرة لقواعد اللعبة" بالنسبة لإسرائيل، وهو ما يتجلى في "تفكير الإسرائيليين بصورة مختلفة في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط" وفي "التصرف بطريقة مختلفة" وفي "إعادة تحديد الإستراتيجيات الإسرائيلية على نحو مغاير تماماً لما كان حتى السنة المنصرمة".

في المقابل، كانت تأثيرات هذه الاتفاقيات على دولتي الإمارات والبحرين "أقل بكثير"، كما تقول، مشيرة إلى أنه "صحيح أن الإمارات استطاعت خلال هذه الفترة تعزيز مكانتها الإقليمية والتحول إلى دولة رائدة، على حساب المملكة السعودية، لكن يبدو أن هذا التطور قد وضع السعودية أمام تحدٍ كبير وهي تحاول الآن استعادة مكانتها السابقة وإعادة ميزان القوى إلى سابق عهده المتمثل في الريادة السعودية الواضحة".

أما على المستوى الإقليمي، فقد تجسد التأثير الأكثر أهمية ودراماتيكية لاتفاقيات أبراهام في الاستئناف على رؤية "العدو الإيراني المشترك". فعشية التوقيع على هذه الاتفاقيات، كان التوجه هو نحو تشكيل جبهة موحدة ضد إيران، غير أن مثل هذه الجبهة لم تتشكل في الواقع. وفي أعقاب ذلك، تقول الباحثة: "ثمة دول غير قليلة في المنطقة اليوم تنتقل من "المعسكر البراغماتي" إلى "المعسكر الإسلاموي" وثمة عدد من الدول التي تجري حواراً مباشراً وعلنياً مع إيران، أكثر مما كانت عليه قبل سنة واحدة". كذلك، لم تتحقق التوقعات بأن تتسع دائرة الدول المطبّعة مع إسرائيل وربما يكون من نتائج ذلك تراجع "المعسكر البراغماتي" بين الدول الخليجية.

تلاحظ الباحثة أن انضمام إسرائيل إلى "المحور البراغماتي" في العالم العربي لم يعزز الردع ضد إيران، كما كان متوقعاً، وهو ما تدلل عليه الهجمات الإيرانية البحرية خلال السنة المنصرمة، ناهيك عن أن إيران "أصبحت أقرب من أي وقت مضى من تحقيق هدف التسلح النووي"، إضافة إلى الحوار المباشر بين السعودية والإمارات من جهة وإيران من جهة أخرى والذي يشير بوضوح إلى أن إيران "تمتلك اليوم أوراقاً أكثر وأقوى من ذي قبل". وعموماً، ازداد عدد الدول التي كانت على خصام أو عداء مع إيران في السابق بينما تدير معها اليوم حوارات مباشرة على نحو يشوش تعريف المعسكرات وحدودها. و"بهذا المعنى"، تضيف الباحثة، "بدأنا نشعر بالتغيير الجيو سياسي العميق الذي لا يزال من المبكر تحديد معالمه وتلخيص ملامحه. لكن، بانقضاء السنة الأولى على إبرام اتفاقيات أبراهام، يبدو أن قوانين اللعبة الإقليمية قد تغيرت حقاً بفعل هذه الاتفاقيات، غير أن التغيير كان في اتجاه معاكس لما كان يأمله ويتوقعه مهندسو هذه الاتفاقيات. أما الانعكاسات البعيدة المدى، فلم تتضح بعد".

من بين ما تسجله الباحثة من دلالات اللعبة الجديدة هذه، المتأتية عن اتفاقيات أبراهام، أن الدول الخليجية أصبحت تتمتع بقدرة أكبر بكثير على تبني وتطبيق سياسات فاعلة في كل ما يتعلق بإدارة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ليس على صعيد الدعم الإنساني والمالي فقط، وإنما بالوسائل

السياسية الأكثر جدوى وفاعلية. لكن، يبقى السؤال المركزي هنا هو: إلى أي حد تدفع مصالح هذه الدول نحو تدخلها المباشر والفاعل من أجل تغيير الظروف الراهنة؟